

# الأحزاب السياسيّة والديمقراطيّة من الناحيتين النظرية والعملية

تطبيق الديمقراطيّة داخل الأحزاب

POLITICAL PARTIES AND DEMOCRACY IN  
THEORETICAL AND PRACTICAL PERSPECTIVES

IMPLEMENTING INTRA-PARTY DEMOCRACY

SUSAN SCARROW

سوزان سكارو

المعهد الديمقراطيّ الوطنيّ للشؤون الدوليّة

NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

# الأحزاب السياسيّة والديمقراطيّة من الناحيتين النظرية والعملية

تطبيق الديمقراطيّة داخل الأحزاب

سوزان سكارو

POLITICAL PARTIES AND DEMOCRACY IN  
THEORETICAL AND PRACTICAL PERSPECTIVES

IMPLEMENTING INTRA-PARTY DEMOCRACY

SUSAN SCARROW

المعهد الديمقراطيّ الوطنيّ للشؤون الدوليّة

NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة غير ربحية، تعمل في سبيل تعزيز الديمقراطية ونشرها على نطاق واسع في العالم. ويوفّر المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة العملية للقادة السياسيين والمدنيين، من أجل تطوير القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين. كما يتعاون المعهد مع الديمقراطيين في كل أنحاء العالم، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة المواطنين وتعزيز الانفتاح والمساءلة في الحكم.

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) ٢٠٠٥. ويمكن نسخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لأهداف غير تجارية، شرط ذكر المعهد الديمقراطي الوطني مصدرًا للمادة المنشورة، وإرسال أية نسخ عن أية ترجمة إلى المعهد. النسخة الأصلية مطبوعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ترجمة نور الأسعد - تاريخ 05/10/2006. المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت-لبنان. طبع في لبنان.  
الرجاء الامتناع عن ترجمة النص العربي إلى لغات أخرى. أما نسخ مقتطفات لأهداف غير تجارية فجائز، شرط ذكر المعهد مصدرًا للمادة المنشورة.

2030 M STREET, NW  
FIFTH FLOOR  
WASHINGTON, DC 20036  
TELEPHONE: 202-728-5500  
FAX: 202-728-5520  
WEBSITE: WWW.NDI.ORG

٢٠٣٠ شارع إم، شمال غرب  
الطابق الخامس  
واشنطن العاصمة، ٢٠٠٣٦  
تلفون: ٥٥٠٠-٧٢٨-٢٠٢  
فاكس: ٥٥٢٠-٧٢٨-٢٠٢  
الموقع الإلكتروني: www.ndi.org

الرجاء إرسال أي تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتيب إلى: arabictranslation@ndi.org

تيسر طبع هذا الكتاب بفضل الدعم الذي قدّمه مكتب الديمقراطية وشؤون الحكم، والمكتب المعنيّ بشؤون الديمقراطية والنزاعات وتقديم المساعدات الإنسانية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وفقاً لأحكام القرار رقم DGC-A-00-01-00004-00. يُشار إلى أنّ الآراء الواردة في هذا الكتاب صادرة عن المؤلف ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أو المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية.



**USAID**  
FROM THE AMERICAN PEOPLE



## TABLE OF CONTENTS

## قائمة المحتويات

١	تمهيد
٢	نبذة عن سيرة المؤلفة
٣	تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب
٣	الحجج الداعمة للديمقراطية داخل الأحزاب
٦	التنظيم الحزبي: الأبعاد الأساسية
٧	تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب
٨	إختيار المرشحين
١٠	إختيار القادة
١١	وضع السياسات الحزبية
١٢	أعضاء الحزب: أساس لكافة آليات الديمقراطية داخل الأحزاب
١٣	أسباب تحمل الأحزاب على تسجيل الأعضاء
١٤	أسباب انتساب المناصرين إلى الحزب (وبقائهم فيه)
١٦	نماذج التنظيم الحزبي
٢٠	إختيار البنى الحزبية
٢٢	الاستنتاجات

## الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية

### إقرار قانون الأحزاب

د. كينيث جاندا، جامعة "نورث ويسترن"

### سياسة التمويل السياسي، والأحزاب، وتوطيد الديمقراطية

د. مايكل جونستون، جامعة "كولغايت"

### التطورات في اتصالات الأحزاب

د. بيبا نوريس، مدرسة جون ف. كينيدي للعلوم السياسية، جامعة "هارفرد"

### تطبيق الديمقراطية ضمن الأحزاب

د. سوزان سكارو، جامعة "هيوستن"

مدير المشروع: فكتوريا كنافور

داعم المشروع: هانا أرنولد

المستشار: د. دنيز باير

مدير التحرير: د. جون غولد

المصمم الطباعي: ستيفاني ليفي

يوّد المعهد الديمقراطي الوطني أن يخصّ بالشكر كلّ من قدّم مشورته بصفة غير رسمية في سبيل صدور هذه السلسلة، بعنوان "الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية"، وهم: د. راسل دالتون، مدير مركز دراسة الديمقراطية في جامعة كاليفورنيا، إيرفين؛ ود. دايفيد فاريل، رئيس الكرسي الأكاديمي "جان مونييه" للسياسة الأوروبية في جامعة مانشستر؛ ود. مايكل غالاجر، الأستاذ المساعد في العلوم السياسية في جامعة ترينيتي، دبلن؛ ود. كاي لاوسن، الأستاذ الفخري في جامعة ولاية سان فرانسيسكو؛ ود. بول ويب، أستاذ السياسة في جامعة ساسكس، برايتون.

ولا ننسى أيضاً الإسهامات الإضافية التي قدّمها لهذه السلسلة كلّ من سكوت بايتس، من مركز السياسة الوطنية؛ وجون بروتون، من الحزب الإيرلندي "فاين غايل"؛ ود. ديتير ديتكيه، من مؤسسة فريديريك إيبيرت؛ وعضو البرلمان ماتياس أورسي، من حلف الديمقراطيين الأحرار في المجر؛ وطوماس ميليا، من بيت الحرية؛ وعضو البرلمان الأوروبي أنيمي نيبتز، من الحزب الليبرالي الفلمنكي في بلجيكا؛ ود. نوربرت فاغنز، من مؤسسة كونراد أديناور؛ ووطوني وورثينغتون، من حزب العمال في المملكة المتحدة.

لمزيد من المعلومات بخصوص برامج المعهد الديمقراطي الوطني المتعلقة بالأحزاب السياسية، أو للحصول على نُسخ إلكترونية عن سلسلة مؤلّفات الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.ndi.org/global/polparties/polparties.asp>

وهي تشير إلى الأخطار والعثرات التي تحدث أثناء تنفيذ المشروع، وتصور الاعتبارات العملية التي ينبغي أن تدركها الأحزاب. بالإضافة إلى ذلك، تشجع هذه الأبحاث التعمق في عدة موارد، وفي مقالات، وكتب ممتازة يستشهد بها المؤلفون والتمتعن فيها.

ويأمل القيمين على هذه الأعمال أن تساعد سلسلة "الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية" القراء على فهم كل موضوع فهم أفضل، واستيعاب تعقيدات القضايا المدروسة. أما هذا البحث الذي يحمل عنوان "التطورات في اتصالات الأحزاب"، فيركّز على قنوات الاتصال المتاحة للأحزاب لتعزيز تواصلها مع المواطنين، وربط هذه التطورات بسياسات الاتصال التي يمكن أن تعتمدها الحكومات لتحسين المنافسة الحرة والتزبئة بين الأحزاب.

وتقوم هذه السلسلة مقام اختبار متميز فيه المعرفة النظرية بالبحث التجريبي والتجربة العملية. وقد دعا المعهد الديمقراطي الوطني أربعة بحاثين بارزين لكتابة الأبحاث وإشراك مجموعة من الأفراد في كل مرحلة من مراحل المسار - ومنهم قادة الأحزاب، ودعاة الديمقراطية، وبعض موظفي المعهد الديمقراطي الوطني، وأكاديميون مرموقون - في كل مرحلة من مراحل هذا المسار، بدءاً من وضع إطار الاختصاص الأولي، وصولاً إلى مراجعة الخلاصات والمسودات. ويدين المعهد الديمقراطي الوطني بالفضل لعدد كبير من الأشخاص الذين ساهموا في صدور هذه السلسلة، لا سيما المؤلفين الذين شاركوا في مسار مضمّن قوامه التعاون، وتقبّلوا المعلومات الانتخابية والتوجيهات بكل رحابة صدر، فضلاً عن مستشار المشروع، د. دنيز باير. كما يعرب المعهد الديمقراطي الوطني عن تقديره وامتنانه لمسؤولة البرنامج العليا، فيكتوريا كانافور، التي تولّت إدارة المشروع منذ ولادة فكرته.

ويعرب المعهد الديمقراطي الوطني، أخيراً، عن شكره الخالص لما قدّمته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من دعم لتمويل هذا المشروع.

كينيث وولاك  
الرئيس

إيفان دوهرتي  
المساعد الأعلى،  
مدير برامج الأحزاب السياسية

تحتاج الديمقراطية إلى أحزاب سياسية قوية وذات استمرارية، قادرة على تمثيل المواطنين، وتقديم خيارات سياسية تثبت قدرتها على ممارسة السلطة خدمة للخير العام. إلا أن اتساع الهوة بين المواطنين وقادتهم المنتخبين، والتراجع في النشاط السياسي، وتطور القوى المعادية للديمقراطية، يضع الأحزاب السياسية الديمقراطية في مواجهة تحديات مستمرة.

لقد عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع أحزاب سياسية من مختلف الدول، لما يزيد عن عشرين سنة، سعيًا إلى إشاعة أجواء سياسية أكثر انفتاحاً تمكّن المواطنين من المشاركة مشاركة ناشطة في تعزيز المسار الديمقراطي. ويقارب المعهد الديمقراطي الوطني مهمته، بصفته معهداً يعنى بشؤون الأحزاب السياسية، من وجهة نظر عملية، فيقدم المساعدة من أجل تشجيع التطوير التنظيمي للأحزاب على الأمد البعيد، وتعزيز قدرتها التنافسية في الانتخابات المحلية والوطنية، ومساعدتها على المشاركة البناءة في الحكم. ويتخذ هذا الدعم أشكالاً متعددة، بدءاً بالتدريب التفاعلي والممارسة الموجهة، ومروراً بالاستشارات، والموارد المكيفة مع حاجات الأحزاب التي تساعد هذه الأخيرة لتغدو منظمات أكثر انفتاحاً وتمثيلاً للشعب.

لقد بادر المعهد الديمقراطي الوطني، في العام ٢٠٠٤، إلى إصدار سلسلة من البحوث، تعالج أربعة مواضيع تتمحور حول دور الأحزاب السياسية ووظيفتها. ويناقش البحثان الأولان، تحت عنوان "إقرار قانون الأحزاب"، و"سياسة التمويل السياسي"، والأحزاب، والتنمية الديمقراطية"، الأنظمة وآلياتها التي تؤثر على الأحزاب مباشرة، فيما يتناول البحثان الآخران، تحت عنوان "تطبيق الديمقراطية ضمن الأحزاب"، و"التطورات في اتصالات الأحزاب"، الحكم والتنظيم داخل الأحزاب. وتهدف هذه الأبحاث مجتمعة إلى تقديم معلومات مقارنة عن عناصر السياسة الحزبية، والاضاءة على الأنهاج المتباينة المتبعة، وما يرافقها من أسباب ونتائج. كما تدرس بعض تبعات أعمال الأحزاب السياسية أو استراتيجيتها في كل منطقة.

لكن هذه الأبحاث لا تقدّم نظريات حول التنظيم الحزبي، ولا حلولاً فورية لمعالجة المشاكل التي تمت دراستها؛ بل إنها تتناول العوائق والمقاربات المحتملة المتعلقة بإنشاء أحزاب سياسية أكثر فعالية وشمولاً.

سوزان سكارو أستاذة مساعدة في قسم العلوم السياسية في جامعة هيوستن. ألّفت الكتب التالية: "نظرة على الأحزاب السياسية: قراءات تقليدية" *Parties and their Perspectives on Political Parties: Classic Readings* (٢٠٠٢)، و"الأحزاب وأعضاؤها: التنظيم من أجل الفوز في بريطانيا وألمانيا" *Members: Organizing for Victory in Britain and Germany* (١٩٩٦)، كما شاركت بروس كاين وراسل دالتون في تحرير كتاب: "هل تحوّلت الديمقراطية؟" *Democracy Transformed?* (٢٠٠٣). وظهرت مقالاتها في صحفٍ ومجلاتٍ مثل: "الدراسات السياسية المقارنة" (*Comparative Political Studies*) و"المجلة الفصلية للدراسات التشريعية" (*Legislative Studies Quarterly*) و"السياسة الحزبية" (*Party Politics*) و"المجلة الأوروبية للأبحاث السياسية" (*The European Journal of Political Research*). وتعمل د. سكارو في مجلس محرّري مجلّتي "السياسة الحزبية" و"سياسة أوروبا الغربية" (*West European Politics*) وهي رئيسة سابقة لمجموعة السياسة البريطانية، المتفرّعة عن الجمعية الأميركية للعلوم السياسية. كما حازت سوزان سكارو شهادة دكتوراه من جامعة يال.

## الحجج الداعمة للديمقراطية داخل الأحزاب

### THE CASE FOR INTRA-PARTY DEMOCRACY

تعتبر الأحزاب السياسية لاعباً حاسماً في الأنظمة الديمقراطية التمثيلية. فالأحزاب تساعد في صياغة أهداف المجموعات وإبانتها، ورعاية نشوء القيادة السياسية وتنميتها، واستحداث البدائل السياسية وتعزيزها، وتقديم خيارات انتخابية بديلة ومتماسكة للناخبين. ويساهم التماسك الحزبي داخل الهيئات التشريعية الوطنية في تشكيل حكومة فعالة؛ كما ينحى رجال السياسة المنتسبون إلى الحزب نفسه إلى تحمّل المسؤولية تجاه نظرائهم، أكثر مما يتحمّلونها في أية حالة أخرى، بسبب المصير الانتخابي المشترك الذي يواجهه المرشّحون الفائزون بفعل قوة شعار حزبي مشترك. باختصار، تضمن الأحزاب للناخبين حصولهم على خيارات انتخابية هامة، كما تساعد في التحقق من تحوّل الخيارات المعلنة أثناء الانتخابات إلى قرارات متّخذة في الميدان العام. ويعتبر هذا الرأي القائل بجدوى الأحزاب السياسية، في الأنظمة الديمقراطية الانتخابية الحديثة، سائداً بشكل واسع. غير أنّ المسألة الأكثر إثارة للجدل هي: هل يهتّم كيف تحقّق الأحزاب الخيارات التي تقدّمها إلى الناخبين، وإلى أي مدى يهتّم، ولنقل، بمزيد من التحديد، هل تحتاج الأحزاب إلى انتهاج الديمقراطية الداخلية من أجل تعزيز الديمقراطية ضمن المجتمع الأوسع، وإلى أي مدى تحتاج ذلك. تختلف الإجابات عن هذه الأسئلة، وترتبط جزئياً بما إذا كان التركيز منصباً على العمليات أو على النتائج.

يعطي من يشدّد على المظاهر التشاركية في الديمقراطية الأهمية الكبرى للديمقراطية الحزبية الداخلية باعتبارها غاية في حد ذاتها. فهو ينظر إلى الأحزاب لا كوسائط أولاً، بل كحاضنٍ يعرّي كفاءة المواطنين السياسية. لكنّ أداء هذا الدور يوجب على البنى والعمليات الخاصة بصنع قرار الأحزاب أن تتيح للمواطنين الأفراد فرصة التأثير على الخيارات التي تقدمها الأحزاب للناخبين. فمن شأن هذه الفرص أن تساعد المواطنين في توسيع مهاراتهم المدنية؛ كما يمكن أن تعزّز العمليات

"الديمقراطية داخل الأحزاب" مصطلح عامٌ للغاية، يصف مجموعةً متنوّعة من الوسائل المستخدمة لإشراك أعضاء الحزب في المداولات الحزبية الداخلية، وفي عملية صنع القرار. يجادل بعض المدافعين عن الديمقراطية داخل الأحزاب، على صعيدٍ عملي، بأنّ الأحزاب التي تستخدم إجراءاتٍ ديمقراطيةٍ داخليةٍ تختار، على الأرجح، قادةً أكثر تمكّناً وجاذبيةً، وتنتهج سياساتٍ أكثر استجابةً للأحداث وتتمتع، نتيجةً لذلك، بنجاحٍ أكبر على الصعيد الانتخابي. بالإضافة إلى ذلك، يُجمع البعض على قاعدة واحدة هي أنّ الأحزاب التي "تمارس ما تعظّ به"، أي التي تستخدم إجراءات ديمقراطية داخلية في مداولاتها وقراراتها، تعزّز الثقافة الديمقراطية بشكلٍ عام.

وُقدّر العاملون على أرض الواقع بأن الديمقراطية داخل الأحزاب ليست علاجاً سحرياً للأمراض كافة: فبعض الإجراءات يلائم ظروفها محدّدة أكثر من بعضها الآخر. لا بل إنّ بعضها يستلزم تكاليف استثنائية في ما يبدو؛ كما تتوافر أنظمة ديمقراطية مستقرة تفتقر فيها الأحزاب إلى ضماناتٍ، أو إلى مسارات إجرائية منتظمة تعزّز الديمقراطية الحزبية الداخلية. رغم ذلك، اكتسبت الديمقراطية داخل الأحزاب المتّخذة مثلاً أعلى، اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة، لما فيها من قدرة على رسم "دائرة حميدة" تصل المواطنين العاديين بالحكومة، وتعود بالفائدة على الأحزاب التي تنتهجها، وتساهم بشكلٍ عام في استقرار الأنظمة الديمقراطية التي تتنافس الأحزاب فيها على السلطة، وفي توطيد شرعيتها. سوف يناقش هذا البحث حسنة الديمقراطية داخل الأحزاب ومخاطرها، متعمّقاً في دراسة بعض المسائل المحدّدة التي يُحتمل أن تواجهها الأحزاب أثناء تطبيق المزيد من الإجراءات التشاركية الداخلية في عملية صنع القرار. وبالنظر إلى تنوّع ظروف الأحزاب ووجهات النظر السياسية، لا تُستخدم مجموعة واحدة ومتميزة من "أفضل الممارسات" في الحكم داخل الأحزاب. بل يُفترض في قادة الأحزاب، عوض ذلك، أن يفكروا تفكيراً حكيماً في التأثيرات المترتبة عملياً عن الإجراءات الحزبية الديمقراطية المطبّقة داخلياً، وقيّموا حسنة كل منها.



## الديمقراطية داخل الأحزاب في تايوان: استحداث الانتخابات التمهيدية في الحزب الوطني (كومينتانغ)

حكم حزب كومينتانغ في تايوان دولة ذات حزب واحد، منذ الخمسينات وحتى أواخر الثمانينات. ومع انتهاء الحكم العسكري عام ١٩٨٧، ونهضة أحزاب المعارضة الجديدة، واجه الحزب تحدياً لاتباع طرائق جديدة للفوز بتكليف انتخابي. فأجرى الحزب انتخابات تمهيدية مغلقة للمرة الأولى في العام ١٩٨٩، لاختيار المرشحين للانتخابات التشريعية في تلك السنة. وكان قائد الحزب الوطني من ألح على التغيير، لكنه تغييراً أتهمه البعض لاحقاً بالاسهام في خسارة الحزب. وقد لعب عاملان دوراً في ذلك: أولهما أن التغيير انتزع سلطة الاختيار من أيدي الفئات الحزبية المحلية. فانتقلت هذه الأخيرة بحجب دعمها في حال فشل مرشحوها المفضلون في نيل التسمية؛ وثانيهما أن أعضاء الحزب الذين شاركوا في هذه الانتخابات التمهيدية أبدوا اتجاهاً محافظاً أكثر من اتجاه جمهور الحزب الانتخابي المحتمل. ونتيجة لذلك، لم ينل المرشحوون الذين اختارهم هؤلاء الأعضاء تعاطف الناخبين كما كان مفترضاً. فغير حزب كومينتانغ إجراءات الاختيار عدة مرات، في أعقاب هذه الهزيمة، واستحدث إجراءات تشمل تخصيص أدوار للأعضاء الأفراد وفئات الحزب المحلية، لكنه منح الحزب المركزي أيضاً هامشاً من الحرية لنقض الخيارات المحلية، من أجل تقديم لوائح مرشحين أكثر "توازناً".<sup>١</sup>

في البرلمان، حيث يُحتمل أن يفقد قادة الأحزاب الوطنية قدرتهم على حرمان الأعضاء المتمردين من حق إعادة تسميتهم أو انتخابهم.<sup>٢</sup> ليس هذا إلا مثلاً واحداً عن طريقة تأثير التغييرات المستجدة في العمليات الداخلية على النتائج السياسية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ومن الحالات التي يُحتمل أن يتنافى فيها منطقاً العملية والنتيجة الديمقراطية، حالة تنشأ عن افتراض أن من يكلف نفسه عناء المشاركة في عمليات كالانتخابات الحزبية التمهيدية، قد تحركه حماسةً إيديولوجية تبقى دونها حماسةً أكثرية المناصرين الحزبيين. فإذا صح ذلك، قد تكون لائحة مرشحين اختارهم زعماء الأحزاب على ضوء نتائج استفتاءات الرأي، مثلاً، أقرب إلى خيارات الناخبين المفضلة، من المرشحين الذين تم اختيارهم وفق هذه الطريقة التي تُعتبر ديمقراطية من الناحية الإجرائية. استناداً إلى هذا السيناريو، تؤدي الإجراءات التي تشجع على الديمقراطية الحزبية الداخلية، إلى مفارقة تتمثل في تشكّل هيئات تشريعية لا تعكس الجمهور الانتخابي ككل كما ينبغي.

بطبيعة الحال، تعتمد إمكانية وقوع هذه النتيجة، في جزء منها، على ما إذا كان المشاركون في الحياة الحزبية مختلفين اختلافاً فعلياً في السياسة عن مناصري الحزب، الآخرين أم غير مختلفين. فقد قدر رجال السياسة والمحللون السياسيون، على امتداد القرن الماضي، أن الناشطين الحزبيين يتمسكون بأراء سياسية أكثر تطرفاً من آراء بقية المناصرين الحزبيين. ودفع ذلك بالكثيرين إلى اعتقاد أن تنامي تأثير الأعضاء إلى حده الأقصى من شأنه تحجيم جاذبية الحزب في نظر الناخبين، بما أنهم يناون بالحزب عن

التي تشجع على المشاركة شرعية الحلول البديلة التي تطرحها الأحزاب. بهذه الطريقة، تستطيع المؤسسات الحزبية أن تؤدي وظائف تربية مفيدة، فيما تحوّل السلطة إلى قطاع أكبر من المجتمع في الوقت نفسه.

يقوم هذا الرأي على أسس وطيدة، وهو يختلف عما يُعرف أحياناً بنظرة الحكومة إلى "الحزب المسؤول". فوفقاً لهذا النموذج البديل، يتمثل إسهام الأحزاب الأساسي تجاه الديمقراطية في تقديم الخيارات الانتخابية الواضحة والتمايز، كي يمنح الناخبون ممثلهم تكليفاً بالحكم، فيخضعونهم للمساءلة إذا عجزوا عن تنفيذ وعودهم. انطلاقاً من هذه النظرة الموجهة نحو النتائج، ينبغي تقييم بنى الحزب التنظيمية، قبل أي اعتبار آخر، وفقاً لمدى مساعدتها الأحزاب في اختيار السياسات والموظفين، بشكل يعكس الخيارات المفضلة عند جماهيرها الانتخابية على نطاق أوسع.

وليست هذه النماذج متعارضة بالضرورة. وقد يجادل المدافعون عن الديمقراطية داخل الأحزاب بأن تقنياً المفضلة لا تكتفي باجتياز "الختبار النتائج"، بل تتجاوز ذلك بأشواط، وبأن الأحزاب الأكثر تأييداً لمشاركة مناصريها تقدم أيضاً خيارات أفضل للناخبين، لأن الأرجح أن تكون هذه الأحزاب أكثر انفتاحاً على الأفكار الجديدة والموظفين الجدد، وأقل تركيزاً على حماية سلطةٍ تمسك بزمامها حفنة من القادة الحزبيين، أو تعزيزها. صحيح أن المشككين قد يوافقون على ذلك إلى درجة ما، لكنهم قد يحذرون من أن المغالاة في انتهاج الديمقراطية قد تقوّض سلطة قيادة الحزب الداخلية، وتجعل من الصعب على الحزب المذكور أن يفي بوعوده الانتخابية. وعلى سبيل المثال، قد تُضعف الإجراءات التشاركية الهادفة إلى اختيار المرشحين، حسب طريقة تنظيمها، تماسك ممثلي الحزب

المدافعين البارزين عن هذا التشخيص القسَم الأكبر من "الدمقرطة" بأنها استراتيجية "لتمكين العضوية وقطع رأسها في الوقت نفسه."<sup>٤</sup> وقد اعتبر النقاد أن حالاتٍ معيّنة من الديمقراطية المنتهجة ظاهراً داخل الأحزاب، ما هي إلا تدابير تكمن غايتها المستترة في تعزيز مواقع القادة الحزبيين على حساب الأعضاء الناشطين. لكن، سواء أصاب النقاد أم أخطؤوا في تقديرهم، فإنّ واقع انتشار هذه الحجّة نفسه، بصرف النظر عن حجمه، يُبرز صعوبة تقييم التغييرات الإجرائية بعيداً عن تأثيرها المفترض على النتائج. من هنا، فإنّ الإصلاحات التي تضمني طابعاً ديمقراطياً على الحزب قد تصعّب على الأحزاب، إلى حد ما، وعلى غرار أية تغييراتٍ تنظيمية، تحقيق أهداف مرجوة أخرى على الصعيد المعياري والانتخابي، كتعبئة المناصرين، ووضع برامج السياسات، والحكم بشكلٍ فعال. أما كيف تقيّم الأحزاب هذه التفاعلات فوقف، في جزء منه، على أهدافها: فهل تركز بشكلٍ أساسي على النجاح الانتخابي (الأهداف الموجهة نحو النتيجة)، أم تختار أهدافاً موجهة نحو العملية تجعلها ميّالة إلى إجراءاتٍ داخلية أكثر تشاركية؟ يصب بعض الأحزاب كحزب الخضر في هذه الخانة الأخيرة، مُعلنًا التزامه بتبديل الممارسات السياسية في المجتمع، بدءاً بممارساته الذاتية الداخلية. غير أن قلة من الأحزاب التي تنجح في الاستمرار سياسياً مدةً معيّنة، مهما بلغت هذه المدّة، تقصر تركيزها على الإجراءات؛ ومن الأرجح أن يطبّق معظمها تغييرات الديمقراطية، لا بل يلتزم بها، إذا بدا أنها غير متعارضة مع أهداف الحزب الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، حتى الأحزاب نفسها التي تبدي التزاماً إجرائياً قوياً بالتشاركية قد تختلف في تفسير معنى هذا الالتزام: هل يجب على الإجراءات التي تساعد على الانتقال إلى الديمقراطية أن

المواقف الأكثر اعتدالاً التي تجذب بقية المناصرين المحتملين.<sup>٥</sup> غير أنّ إمكانية حدوث هذه التفاعلات فعلاً تبقى سؤالاً مفتوحاً. وإن لم تعط الأبحاث نتائج حاسمة حول هذه النقطة، فقد أثبتت الفرضية التي استندت إليها قدرة ملحوظة على الثبات والتماسك. لكن، حتى لو صحّ أنّ الأعضاء الأكثر نشاطاً هم أكثر تمسكاً بـ"الأصولية" السياسية من معظم الناخبين الحزبيين، فإنّ تأثير الإصلاحات الهادفة إلى توطيد الديمقراطية سيظل مرتبطاً بنقطة انطلاق هذه الإصلاحات. فقد يؤدي الانتقال من تحكّم النخبة، مثلاً، إلى الإجراءات التي تعطي السلطة إلى الناشطين في المؤتمرات الحزبية، إلى اتخاذ قراراتٍ أكثر إيديولوجية؛ فيما نقل اتخاذ القرارات من المؤتمرات الحزبية إلى الاقتراع البريدي على يد الأعضاء كافة، قد ينقل مركز القوة من العضو الأكثر تفانياً على الصعيد الإيديولوجي إلى الأعضاء "العاديين" الأقل نشاطاً، أي أولئك الذين يملكون وجهات نظر أقرب إلى آراء الجمهور الانتخابي الذي يستهدفه الحزب.

لكن، أياً كان الاختلاف الحقيقي بين الأعضاء الناشطين وبقية المناصرين، فإنّ المناظرات الحزبية حول الإصلاحات المحتملة تفترض غالباً أنّ هذه الاختلافات موجودة وواضحة المعالم؛ وقد يشكّل هذا الافتراض بالفعل سبباً للإصلاح في بعض الأحيان. من هنا احتمال أن يعتمد معارضو انتقال صنع القرارات إلى الأعضاء ككل، إلى تشبيه "الدمقرطة" بحصان طروادة، بأداة تمكّن قادة الأحزاب الوطنيين على حساب قادة الأحزاب المحليين والإقليميين. (إنّها نقطة مركزية تطرحها وجهة نظر "حزب الكارتل" (الحزب الاتحادي) الذي يشرح كيف تغيّرت التنظيمات الحزبية المعاصرة ولمصلحة من؛ وقد تأثر هذا الرأي تأثراً شديداً بتجربة حزب العمّال البريطاني في التسعينات. كما وصف أحد

## حزب الخضر في ألمانيا: أي المخاطر تولدها الديمقراطية المفصلة داخل الأحزاب؟

تأسس حزب الخضر حزباً سياسياً رسمياً في ألمانيا عام ١٩٨٠، في محيطٍ تشكّل بتأثير من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية خلال السبعينات. والتزم الحزب، منذ البداية، استحداث نمطٍ تنظيمي يضع أكبر قدر ممكن من السلطة في أيدي "القاعدة الشعبية"، بحيث يكون الموظفون الحزبيون تابعين للحزب، لا العكس. وتجلّت هذه المبادئ أولاً في شيوع انعقاد الاجتماعات الحزبية وانتظامه، من أجل تحديد سياسات الحزب تجاه قضايا متنوعة. وقد فتحت هذه الاجتماعات، المعقدة عامةً على صعيدٍ محلي أو إقليمي، لمشاركة المناصرين الحزبيين جميعهم غالب الأحيان، ولم تُقصر على أعضاء الحزب الذين يتقاضون أجراً. وبما أنّ مشاركة الحزب في هذه الاجتماعات اقتصرت على نسبة صغيرة فقط من أعضائه، فلا عجب إن أسلّطت مجموعة صغيرة من الأفراد الملتزمين الضوء على القرارات التي لا تمثل رأي الحزب الأوسع (لا بل تسبّب له إحراجاً). بعد ممارسة هذه التجربة سنواتٍ متعدّدة، بادرت أحزاب الخضر الرسمية إلى تغيير قوانينها، فخفضت من أهمية الاجتماعات الكاملة الأعضاء بشكلٍ أساسي، وركزت على مؤتمرات المندوبين. كما بدأت بإقصاء غير الأعضاء عن عملية صنع القرار.<sup>٥</sup>

تمكّن المناصرين الأفراد، أم تؤمّن تمثيلاً أفضل للمجموعات الناحية. باختصار، قد يعود توسيع الديمقراطية داخل الأحزاب بالفائدة على الأحزاب التي تطبّق تلك الإصلاحات، فضلاً عن المجتمع الأوسع، غير أنّ هذه التغييرات قد تجرّ تكاليف أكبر على الأحزاب. لذا نرى من المفيد الاطلاع عن كثب على خيارات الأحزاب التنظيمية لفهم طبيعة التفاعلات المرتبطة بهذا الموضوع.

## التنظيم الحزبي: الأبعاد الأساسية

### PARTY ORGANIZATION: KEY DIMENSIONS

إنّ كافة الأحزاب السياسية التي تتنافس في الانتخابات تُعدّ لنفسها نوعاً من التنظيم خارج الهيئة التشريعية الوطنية. ويتخذ هذا التنظيم، في بعض الحالات، شكلاً يخلو تماماً من الرسميات، كما يمكن أن يدخل في مرحلة سباتٍ دائمة، خلا فترة الانتخابات. في المقابل، قد تتمتع أحزابٌ أخرى بتنظيماتٍ عالية الاحترافية، إضافةً إلى شبكاتٍ كثيفة من المجموعات المحليّة التي تتميز بنشاطٍ عالٍ على امتداد الدورة الانتخابية. تجدر الإشارة إلى أنّ أحزاباً كثيرة تحتل مكانةً في ما بين هذين الطرفين. وقد يولّد تنوع الاحتمالات صعوبةً في مقارنة الخيارات التنظيمية التي تتخذها الأحزاب المختلفة، أو في اكتشاف ما تعدّله الإصلاحات المقترحة في نسق أي حزبٍ من الأحزاب. لذا نجد من المفيد، طلباً للتبسيط، التعريف ببعض المصطلحات التي تساعد في تمييز خيارات التنظيم الحزبي وإقامة المقارنة بينها. من هذه المصطلحات، نذكر المعيارين المترابطين: التشاركية والمركزية. فكلّاهما يساعد في وصف الوسائل التي تستخدمها أحزابٌ معيّنة للتحكّم بمن يمكنه الوصول إلى مثل هذه المهام الأساسية في الحكم، كاختيار القادة ومرشّحي المناصب الرسمية.

**التشاركية.** بواسطتها نكتشف مدى اتّساع حلقة صانعي القرار في الحزب. فبموجب أنظمة تقصر القرار، أكثر من غيرها، على جماعةٍ معيّنة، يتحكّم قائدٌ واحد أو مجموعةٍ صغيرة من القادة بالقرارات الأساسية، فيما لا يملك الآخرون أي دورٍ ملزم في هذه العملية. أما في الأحزاب الأكثر ميلاً إلى انتهاج التشاركية، فيستفيد أعضاء الحزب جميعهم، لا بل مناصرو الحزب جميعهم، من فرصة المشاركة في إصدار قرارٍ حول القضايا الهامة، كاختيار قائد الحزب أو مرشّحه. ولما كانت التشاركية مسألةً مسار، فضلاً عن كونها مسألة قواعد تكتسي الصفة الشكلية، فإنّ المزيد من الأحزاب التشاركية سيفسح المجال أمام مداولاتٍ مفتوحة قبل

مرحلة صدور القرار. إنّ مؤيدي توسيع الديمقراطية داخل الأحزاب يسعون إلى دفع هذه الأخيرة في اتجاه المزيد من القرارات التشاركية.

**المركزية.** تصف مدى استئثار مجموعة أو هيئة واحدة باتخاذ القرارات. ففي حزبٍ يتّصف بدرجة عالية من المركزية، تجتمع اللجنة التنفيذية بانتظام، وتمتلك سلطة اتخاذ القرارات التي تُقبّل على كافة المستويات الحزبية. أما في الأحزاب التي يطغى عليها طابع اللامركزية، فالأرجح أنّ لجنة الحزب الوطنية تجتمع بوتيرة أبطأ، وتركز على التنسيق والتواصل أكثر من تقديم التوجيه الحاسم إلى الحزب. وأما في مكانٍ ما في وسط مقياس المركزية، فيقع ما يُعرف بالحزب "اللامركزي المصنوع"، (*stratarchical party*) وفيه تكون القرارات غير مركزية وموزعة بين طبقات التنظيم الجغرافية، لكنها تخضع لتحكّم ضيقٍ تمارسه النخبة الحزبية، عند كل من هذه المستويات المختلفة.<sup>٦</sup> يبدو أنّ هذه النماذج القائمة على أداء كافة الوظائف الحزبية عند المستويات كلها، تحظى بشعبيةٍ أكبر في الدول الفدرالية التي تواجه فيها الأحزاب الإقليمية همومها السياسية الخاصة، وأولوياتها الانتخابية، وتمتلك بناها التي تعود عليها بالفائدة.

تميل التنظيمات الحزبية المقتصرة على جماعة معيّنة إلى التوجّه المركزي، لكن تجدر الإشارة إلى أن العكس ليس بالضرورة صحيحاً. فقد يفوّض تنظيمٌ يدعو إلى قدر كبير من التشاركية أمر اتخاذ القرارات إلى الوحدات الفرعية. (كإسناد اختيار المرشّح إلى أعضاء الأحزاب المحلية)؛ لكنّه قد يركّز أيضاً عملية اتخاذ القرارات بتقليص سلطة الوحدات الفرعية التنظيمية ضمن الحزب إلى حدها الأدنى (كأن يتم اختيار القادة بواسطة اقتراح يشمل الأعضاء جميعاً، عوضاً عن مندوبين من الأحزاب المحلية أو الإقليمية).<sup>٧</sup> بعبارةٍ أخرى، ليس من الضروري أن تتلازم اللامركزية والدمقرطة. في الواقع، يُحتمل أن يدافع القادة الوطنيون في بعض الحالات عن الديمقراطية داخل الأحزاب، لأنهم يعتبرونها طريقةً لإضعاف قادة الأحزاب الإقليميين (ونورد المزيد عن ذلك أدناه).

أما المصطلح الثالث المستخدم لوصف البنى الحزبية فهو **المأسسة التنظيمية**. يمكن استخدام مفهوم المأسسة الحزبية لتغطية مجموعة متنوّعة وواسعة من المميزات، بما في ذلك استقلالية الحزب عن بقية اللاعبين، ومدى تطوّر التنظيم الداخلي، ومدى اعتبار المناصرين أنّ الحزب لاعبٌ هام وهيئة تجسّد آراءهم.<sup>٨</sup> ويتّصف مستوى المأسسة الحزبية، بالمعنى التنظيمي الأكثر تحديداً، بميزتين أساسيتين هما درجة الخصائص الشكلية التي تُضفي على إجراءات القرار الداخلية، ومدى

## الانتخابات التمهيدية الحزبية في الأرجنتين

أطاحت الأرجنتين، عام ١٩٨٣، بنظام الدكتاتورية العسكرية الذي كان يحكمها، وأعدت ترسيخ الديمقراطية الانتخابية. وكان أحد القوانين الأولى التي اعتمدها الكونغرس المنتخب حديثاً قانون الأحزاب الذي أقر عام ١٩٨٥، واشترط أن تملك الأحزاب قواعد تكتسي الصفة الشكلية تضبط حكمها الداخلي، وأن تجري انتخاباتٍ ديمقراطية لشغل المناصب القيادية في الحزب. لا يفرض قانون الأحزاب أن تجري هذه الأخيرة انتخاباتٍ تمهيدية لاختيار المرشحين. غير أن الأحزاب لجأت أكثر فأكثر إلى هذه الوسيلة لاختيار المرشحين إلى انتخابات الولايات، والانتخابات الوطنية، مع أن الوسائل التي اختارها كل حزب تختلف من انتخاباتٍ إلى أخرى. فمن الأحزاب ما يقصر مشاركته في الانتخابات التمهيدية الحزبية على الأعضاء المسجلين، مع أن بعضاً منها يشرع الانتخابات لا أمام الأعضاء وحسب، بل أمام الأشخاص غير المنتسبين إلى الأحزاب الأخرى أيضاً<sup>٩</sup>.

إن مصطلحات التشاركية، والمركزية، والمأسسة تساعد في وصف الاختلافات التنظيمية بين الأحزاب، وتمييز التغييرات التي تطرأ على امتداد الوقت في كل حزب. لكن، لا ينبغي تناول هذه المصطلحات باعتبارها تعريفات ثنائية الأوجه؛ إنما تُعتبر مصطلحات تصف مقاييس تحتل فيها الأحزاب مرتبةً أو أخرى، فتكون إما تشاركية أو مركزية أو مؤسساتية أو ما بين. فإذا ما فكرنا في الأحزاب من هذا المنظور، أمكننا اكتساب مفرداتٍ أكثر دقة لوصف ما نعنيه عند التحدث عن توسيع الديمقراطية داخل الأحزاب. صحيح أن التغييرات التنظيمية التي توسع الديمقراطية داخل الأحزاب تزيد التشاركية، بموجب تعريفها نفسه، غير أن مقومات التغيير "في اتجاه الديمقراطية" في أية حالة تعتمد على المرتبة التي احتلها الحزب في الأساس على مقياس "التشاركية". إضافة إلى ذلك، لا بد من الاعتراف، عند تقييم وقع التغييرات من حيث مفهوم التشاركية، بأن هذه التغييرات لا تحدث بشكلٍ منعزل عادةً؛ بل الأرجح أنها تؤثر على مظاهر تنظيمية أخرى أيضاً، كمستويات المركزية والمأسسة. وستبين تفصيلاً، في مرحلة لاحقة، أن الطريقة التي تؤثر بها التغييرات في التشاركية على هذه المظاهر الأخرى ترتبط بالآليات المستخدمة للتوسيع من نطاق التشاركية.

### تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب

#### Implementing Intra-Party Democracy

ما هي بعض الطرائق المتبعة لتوسيع نطاق التشاركية في الإجراءات الحزبية، وما هي بعض الاعتبارات العملية المرتبطة بهذه التقنيات؟ لا مجال لتقديم جردة كاملة بالأساليب المتعددة التي تتبناها الأحزاب لدمج المناصرين بالبنى الأساسية التي تقوم عليها عملية صنع القرار. ولعلّ الأسهل اختصار بعض الخيارات الأولية التي ينبغي أن تتخذها الأحزاب

امتلاك الحزب بنىً منسقة على امتداد دائرته الانتخابية المستهدفة. وتمييز المؤسسة المحدودة الأحزاب الجديدة عامةً، سيما وأن تطوير البنى الشكلية وشبكة تنظيمية واسعة يستغرق وقتاً. غير أن المقابل غير صحيح؛ فالأحزاب الراسخة لا تقوم حتماً على درجة عالية من المؤسسة. كذلك، يطغى الطابع المؤسسي على الأحزاب التي تتمتع بدرجات عالية من الديمقراطية الداخلية، بشكل عام، نظراً إلى أنها تحتاج إلى قوانين تحدد المؤهلين للمشاركة، ومقومات الفوز في المنافسات الداخلية. غير أن درجة المؤسسة العالية لا تعني إرساء الديمقراطية الداخلية، تماماً كما أن البنى العالية المؤسسة ليست دائماً بنىً تصون الديمقراطية داخلها. في الواقع، قد يكون إصلاح الأحزاب المؤسسة التي ليست ديمقراطية من الداخل أصعب من إصلاح تلك التي تعتمد أنظمة وممارسات أقل ثباتاً.

وبغض النظر عن ذلك، تُعتبر درجة المؤسسة العالية في الأحزاب السياسية، بشكل عام، خيراً لاستقرار الدولة السياسي: فأنظمة الأحزاب الداخلية تساعد في تقليص النزاعات الفتوية إلى حدّها الأدنى، أو تسير هذه النزاعات، على الأقل، وفق طرقٍ متوقعة، وتعزز في الغالب تناقل السلطة الحزبية بهدوء. لكن حتى لو كانت المؤسسة مطلوبة، فمن الصعب هندستها بشكلٍ متعمد لأن المؤسسة هي، إلى حد ما، نتاج الوقت: فقد لا تقلّ التقاليد أهمية عن الأنظمة المدونة في تحديد المناصب المرغوبة أكثر من غيرها ضمن الحزب؛ كما أن إنشاء قاعدة من المناصرين المنظمين والأوفياء يستغرق عدة دوراتٍ انتخابية على الأقل. من هنا، لا يمكن فرض درجة أعلى من المؤسسة تلقائياً، وهي ليست بالضرورة صفة يرغب قادة الأحزاب في تعزيزها. ومن يطمح إلى إنشاء بنى وولاءات حزبية دائمة يستطيع دعم تدابير خاصة، تهدف إلى صياغة أنظمة تكتسي الطابع الشكلي وتساعد في تحويل الولاءات الشخصية إلى ولاءات حزبية، ما يعزز المؤسسة الحزبية. غير أن المؤسسة في الأحزاب الضعيفة لهذه الناحية، قد تبدو في نظر عدد كبير من القادة، سيما من له مجموعة قوية من الأتباع الشخصيين، خطراً يهدد سلطته الخاصة.

## أسئلة عملية لاختيار المرشحين

- ما هي وسيلة الاختيار؟
- ← اجتماع أم انتخابات تمهيدية؟
- ← إذا كان اجتماعاً، أهو اجتماع محلي، أم إقليمي، أم وطني؟
- ← إذا كانت انتخابات تمهيدية، أيجري الانتخاب شخصياً أم بواسطة البريد؟
- من يحدّد أهلية المرشحين؟
- من يحدّد أهلية الأعضاء؟
- هل يجب على قادة الأحزاب أن يختاروا المرشحين مسبقاً؟
- هل يجب على قادة الأحزاب الموافقة على الاختيارات؟
- هل تحدّد قوانين الأحزاب من الخيارات؟

المهمّة هو الحزب المحلي أو الحزب المركزي، في الغالب. كما قد ترغب السلطات الحزبية الوطنية في إضفاء المركزية على هذه العملية؛ ولعلها تفعل ذلك خشية أن تبالغ الأحزاب المحلية في إهمال تطبيق شروط الأهلية، أو تطبّق ما تختاره من شروط بطريقة تقوّض عدالة العملية في نظر الناس. لكنّ دور الفصل في موضوع الأهلية قد يأل بحكم الواقع، في بعض الحالات، إلى السلطات المدنية (بمعنى أن يحوز كل الناخبين المؤهلين حق المشاركة)، سيّما عند إجراء انتخابات تمهيدية "مفتوحة". ولعلّ هذا أحد الأسباب التي تغري بعض الأحزاب بإجراء انتخابات تمهيدية مفتوحة، لأنّه يجنّبها الصعوبة الكامنة والمتمثلة في دفع السلطات الحزبية إلى حرمان معارضيه المحتملين من حقهم في المشاركة.

وتختار الأحزاب التي تنتقي مرشحيها وفقاً لأحد أنواع أنظمة الانتخابات التمهيدية، بشكل عام، إما الاقتراع البريدي أو الاقتراع الشخصي. ويُعتبر الاقتراع البريدي، من بين الواسيلتين، أسهل من حيث التنظيم، على الأقل في الدول التي تمتاز بخدمات بريدية جيدة؛ وغالباً ما يفضّله المسؤولون لأنّ سهولة التصويت تشجع الإقبال على المشاركة الانتخابية. كما أنه يفوق سواه من حيث سهولة التنظيم (على الأقل طالما أنّ الأحزاب تملك لائحة عناوين الأعضاء لها مصداقيتها)، بما أنه يجنّب الأحزاب الحاجة إلى إنشاء مراكزها الاقتراعية الخاصة في أنحاء الدولة كافة. هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فإن الاقتراع البريدي يفتح مجالاً أكبر للتزوير، لأنّ التحقق من هويات الناخبين المرسلين بالبريد متعذّر، ولأنّ بطاقات الاقتراع البريدية لا تُسلّم وتفرّز في يوم واحد.

عند تطبيق أشكال الديمقراطية الحزبية الداخلية الأكثر شيوعاً. وتندرج هذه الخيارات ضمن ثلاثة عناوين رئيسة هي: اختيار مرشحي الأحزاب، واختيار قادة الأحزاب، وتحديد المواقف السياسية.

## إختيار المرشحين *Selecting Candidates*

تعتبر تعبئة المرشحين واختيارهم مهمة حاسمة بالنسبة إلى الأحزاب، لأنّ هوية المرشحين الذين يتم اختيارهم، ومركز ولائهم، يؤديان دوراً هاماً في تحديد صورة الأحزاب خلال الانتخابات، وأثناء شغل مناصب رسمية. فالأحزاب التي ترغب في إشراك حلقة واسعة من مناصريها في هذه العملية تعتمد، بشكل عام، على إحدى الواسيلتين التاليتين: إما اقتراع مباشر من المناصرين المؤهلين للانتخاب، في خطوة تُعرف غالباً بالانتخابات "التمهيدية"، أو أي تعيين آخر يتم بواسطة نوع من المجالس الحزبية؛ ويمكن أن يكون هذا الأخير مجلساً يضم الجميع ("جمعية انتخابية") أو مجلساً يضمّ ممثلين مختارين لهذه الغاية.

ومهما كان الاجراء المتّبع، فعلى الأحزاب أن تقرّر من هو المؤهل للمشاركة. إنّ الأحزاب تقصر عملية المشاركة عامةً على أعضاء الحزب المسجّلين، علماً أنها تفتح باب المشاركة، في بعض الأحيان، لتشمل أي مناصر مُهتّم. صحيح أنّ السياسة الأكثر انفتاحاً تسمح بالمزيد من التشاركية، إلا أنّ الانفتاح يعرّض الحزب إلى اندساس أشخاص في صفوفه لا يتفقون مع رؤياه، أو أشخاص يعارضونها أشد المعارضة. من هنا، تستصوب الأحزاب عادةً تحديد المشاركة بالأعضاء أصحاب المراتب الرفيعة. وغالباً ما تشمل مؤهلات العضوية تسديد رسوم الانتساب؛ كما يحتفظ عدد كبير من الأحزاب لنفسه بحق رفض عضوية من يعارض قيم الحزب الجوهرية. وقد يفرض بعض الأحزاب، فضلاً عن ذلك، فترة انتظار قبل إتاحة المشاركة في إجراءات اختيار المرشحين للأعضاء الجدد؛ وهو بند شرطي يساعد في تلافي "إغراق" المرشحين العتيدين الأحزاب المحلية بمناصريهم المنضمين حديثاً. في المقابل، لا تطبق أحزاب أخرى إجراءات مماثلة للحدّ من المشاركة، لا بل قد تعتبر أنّ تنافس المرشحين لتسجيل مناصريهم بصفة أعضاء في الأحزاب سيعود على هذه الأخيرة بالفائدة. (وفي النص أدناه نقاشٍ أوسع يتناول عضوية الأحزاب).

كما يطرح هذا الموضوع تساؤلاً آخر: من يحدّد الأهلية؟ يتعلق هذا السؤال جزئياً بهوية التقييم على سجلات العضوية النهائية. ومن يتولّى هذه



## إختيار المرشح بالطريقة الديمقراطية بواسطة اللوائح المتوازنة: إسرائيل، ١٩٩٦

تبنّى حزبان من الأحزاب الإسرائيلية الثلاثة الكبرى هما العمل والليكود، عام ١٩٩٦، الانتخابات التمهيدية المغلقة لاختيار مرشحيهما البرلمانين. وكانت قرارات أعضاء الحزب مُلزِمة، ولا يمكن تخطيها لإعداد لوائح متوازنة. غير أن الحزبين صمّما عمليات يُفترض أن تضمن نتائج متوازنة. فتوجّب على كل حزب أن يقدّم في الانتخابات لائحةً وطنية واحدة. لكن، سعياً إلى التأكيد على أن المرشّحين يمثلون المناطق كافة، اختار الحزبان المرشّحين وفقاً لدوائره الجغرافية. وقد كانت لكليهما دوائر "وظيفية" أيضاً، لضمان تمثيل بعض المجموعات (الأعضاء غير اليهود، وأعضاء المستوطنات الجماعية" بالنسبة إلى حزب العمل، وأعضاء المستوطنات الزراعية في حالة الليكود). وفي الدوائر الجغرافية والوظيفية معاً، اقتصر التأهل للتصويت على أعضاء الدائرة. أخيراً، حفظ الحزبان مناصب للمرشّحين من بعض القطاعات الاجتماعية أيضاً (النساء، والشباب، وغير اليهود، إلخ...)، فضمننا أن من ينال العدد الأكبر من الأصوات في كل فئة سينتقل إلى مكانة أكثر بروزاً في اللائحة، في حال لم يكن قد بلغ هذا المستوى في الانتخابات التمهيدية. فشكّلت مقاعد الدوائر هذه والمقاعد المحجوزة معاً، نسبةً كبيرة من المقاعد المحفوظة لكل حزب. من هنا، فقد سمحت الأنظمة المحدّدة مسبقاً للحزبين بالتحكّم نوعاً ما بالوجه الديموغرافي من لائحة مرشّحي الحزب، ما قلّص الحاجة المفترضة إلى التدخّل في توازن اللوائح، بعدما حدّد أعضاء الحزب خياراتهم.<sup>١١</sup>

الحزبية الداخلية. إن هذه الأنظمة تهدف إلى ضمان تمتّع المرشّحين بدرجة عالية من الكفاءة سواء في تنظيم الحملات الانتخابية أم في تمثيل مبادئ الحزب. كما يمكن أيضاً أن تصعب الأمر على من لا يدعم السياسات الحزبية، فيحاول، بطريقة من الطرق، أن "يسرق" التسميات ويسبّب الإحراج للحزب. (ولعل أبرز مثال على ما قد يصيب حزباً تعوزه الإجراءات الوقائية ما حدث في ولاية لويزيانا الأميركية، عام ١٩٩١، حينما سمّى الناخبون في إحدى الانتخابات التمهيدية الجمهورية دايفيد ديوك مرشّحاً حاكماً للحزب. لعلّ قادة الحزب رفضوا المرشّح بصفتهم الشخصية، سيّما وأنه قائلٌ بتفوق البيض، وعضو سابق في جمعية "كوكلاكس" العنصرية، لكنهم كانوا عاجزين عن حرمانه من استخدام شعار الحزب). بطبيعة الحال، تتعارض الأنظمة التي تحدّ من الخيارات، نوعاً ما، مع فكرة تعزيز التشاركية في عمليات الاختيار. أما إذا أفرط المرء في توسّل الأنظمة الخاصة بفحص المرشّحين، فقد تصبح هذه الأخيرة أدواتٍ يدعّم بها قادة الأحزاب قواعد سلطتهم الداخلية الشخصية.

ويحدّد بعض الأنظمة من الاحتمالات المطروحة أمام من يقوم بعملية الاختيار بطريقةٍ أخرى، من خلال فرض حصص نسبية ديموغرافية تبعاً لأنواع المرشّحين الواجب اختيارهم. ففي بعض الدول التي تجري انتخاباتها وفق نظام اللوائح والتمثيل النسبي، اشترط بعض الأحزاب أن تتيح عمليات اختيار المرشّحين تنوعاً جنسياً، ضمن عددٍ أدنى من الأسماء الرفيعة المستوى التي تطرحها لائحة الحزب. يمكن أن يُفرض تنفيذ هذا الشرط كجزء من عملية الانتقاء التمهيدية؛ كما يمكن أن يضاف كفعل علاجي، فيُفرض مثلاً، في حال لم يفض الاقتراع التمهيدي

في ما يتعلق بالإجراءات التشاركية المتبعة في اختيار المرشّحين، يُعتبر البديل الأساسي عن الانتخابات التمهيدية تحديّد الاختيارات خلال اجتماع حزبي. في الحالات التي تكون مساحة الدوائر الجغرافية فيها ضيقة، يمكن أن يدعو الحزب المحلي إلى اجتماع يضم أعضائه كافة، لاختيار المرشّح أو المرشّحين. أما أثناء الانتخابات الوطنية، فليس خيار عقد "جمعية انتخابية حزبية" عملياً إلا في الدول التي تضم كل دائرة من دوائرها عضواً واحداً؛ كما يمكن أتباع هذا الإجراء في الانتخابات البلدية، حتى حينما تتمثّل مهمّة الحزب في اختيار لائحة المرشّحين تشمل المدينة بأكملها. لكن، حينما تكون مساحة الدوائر الجغرافية أوسع، تعتمد الأحزاب غالباً على مجالس تمثيلية أقل تشاركية لاختيار المرشّح أو المرشّحين. وفي حالة اختيار المرشّح الرئاسي، يمكن انتقاء مندوبي المجلس على أساس التعهّد بدعم مرشّح معيّن. أما حينما يتعيّن على المندوبين أن يختاروا لائحة كاملة بالمرشّحين، فقد يُمنحون مزيداً من الحرّية لتحديد الشخص الذي سيدعمونه في نهاية الأمر، مع أن الفئات أو القادة قد يحاولون التغلّب على الأمر بالحيلة، فيختارون مندوبين سبق أن تعهّدوا بدعم بعض التوجهات الداخلية.

مهما كانت طريقة إدماج الأعضاء أو المناصرين في عملية الاختيار، فإن أحد الاعتبارات الأساسية التي ينبغي درسها هو إمكانية أن تحدّد الأنظمة الحزبية من خياراتهم. فبعض الأحزاب يشترط، مثلاً، أن ينال المرشّحون العتيدون موافقة هيئة حزبية انتقائية قبل أن يصبحوا مؤهلين للمشاركة في الانتخابات التمهيدية أو الجمعيات الانتخابية الحزبية. أما في أحزاب أخرى، فإن السلطات الحزبية المركزية تحتفظ لنفسها بحق حجب التسمية، بمفعول رجعي، عن المرشّحين المختارين في المنافسات

## أسئلة عملية حول اختيار القادة

- أي القادة يُنتخب، وأيهم يُعَيَّن؟
- ما هي أداة الاختيار؟
- ← مجلس حزبي؟
- ← اقتراع الأعضاء؟
- ← عملية مختلطة؟
- أي ميدان تنافس يحدّد هوية قائد الحزب؟
- ← جمعية انتخابية برلمانية؟
- ← مؤتمر حزبي؟
- ← الأعضاء بأكملهم؟
- هل تضيّق قوانين الخلافة السياسية مجموعة القادة المحتملين؟
- أي الوحدات الحزبية تصبح وحدات انتقائية؟
- من يفصل في النزاعات الحزبية؟

### Selecting Leaders

### إختيار القادة

إن الأسئلة المتعددة التي تُطرح عند إعداد عمليات تشاركية لاختيار القادة، هي نفسها التي تُطرح عند إعداد عمليات تشاركية لاختيار المرشّحين: من يحق له المشاركة في تحديد الاختيارات؟ هل من حدود لمن يحق لهم الترشّح في الانتخابات الداخلية؟ ومن يشرف على عدالة العملية ويفصل في النزاعات، إذا دعت الضرورة إلى ذلك؟

في النظامين البرلماني والرئاسي، يمكن أن يعادل اختيار قائد الحزب اختيار المرشّح الرئيسي في الحزب. ففي الأنظمة البرلمانية، يمكن أن تتوافر أنظمة رسمية تلزم المجموعات البرلمانية تعيين قائدها الخاص؛ لكن هذه المجموعات تكون، في بعض الحالات، قد التزمت مسبقاً مرشّحاً اختارته مجموعة أكبر من المناصرين الحزبيين، كالمؤتمر الحزبي أو المقترعين الأعضاء. في الحالة الأخيرة، تُطرح الأسئلة نفسها حول أهلية المشاركة كما سبق وطرحنا عند الاقتراع لاختيار المرشّحين الحزبيين. أما الخيار الثالث فيتمثل في عملية مختلطة: مثلاً، يتصرف ممثلو الحزب في البرلمان أو المؤتمر الحزبي كحراس، فيقررون أي المرشّحين سيشارك في عملية اقتراعية تشمل الحزب بأكمله (وهي ممارسة استخدمها الحزب المحافظ البريطاني عام ٢٠٠١).

ولمّا كان اختيار قائد الحزب هاماً جداً للتعريف بمسار الحزب وصورته، فمن الممكن أن تؤدي آليات الاختيار المسبق هذه دوراً هاماً في انتخاب القادة. لكن، خلافاً للتدقيق العام الذي يمارسه ممثلو الحزب في البرلمان،

إلى انتخاب امرأة مرشّحة ضمن مرشّحي الحزب الثلاثة الأوائل، أن ترقى المرأة التي نالت العدد الأكبر من الأصوات إلى المكانة الثالثة على اللائحة الحزبية. لا بل إن بعض الأحزاب تعدّى ذلك، فطبّق "مبدأ السحاب"، أي ترتيب اللوائح وفق تناوب صارم بين الإناث والذكور. ولضمان التنوع، تخصص أنظمة أخرى المقاعد وفقاً للمنطقة، أو الإثنية، أو الجماعة الدينية. ويُقصد من منظومات الحصص النسبية هذه تشكيل لوائح "متوازنة" من المرشّحين، بطريقة تعتبر مناسبة لوضع سياسي محدّد. صحيح أن تطبيق التدابير الهادفة إلى إرساء التوازن في اللوائح على عمليات الاختيار اللامركزية، قد يصعب في الدوائر التي تضم قلة من المرشّحين، إلا أن هذه التدابير ممكنة بالتأكيد. فقد اعتمد حزب العمال البريطاني عام ١٩٩٣، مثلاً، النظام الاجرائي القائم على "العضو الواحد، والصوت الواحد"، لتطبيقه في انتخابات المرشّحين التمهيدية على مستوى الدائرة. في الوقت نفسه، قرّر المؤتمر الحزبي أيضاً أن نصف مقاعد الحزب البرلمانية الشاغرة، بما فيها نصف المقاعد الممكن كسبها، ستشغلها مرشّحات تم اختيارهن من لوائح قصيرة، مؤلفة بكاملها من الإناث. بعبارة أخرى، قيل لبعض الدوائر إن بإمكانها اختيار أي مرشّح محتمل تمت الموافقة عليه سلفاً، طالما أن هذا المرشّح هو امرأة. من هنا، يعطي هذا النظام (الذي استبدل عام ١٩٩٦ بإجراء أقل حدة يقضي باتّباع نظام اللوائح القصيرة المتوازنة من حيث النوع الجنسي) مثلاً على إحدى الطرائق المستخدمة في توجيه الخيارات اللامركزية (أهداف متّصلة بالعملية) بحيث تناسب غايات وطنية أخرى (أهداف متّصلة بالنتيجة).

تبنّت الأحزاب هذه المنظومات التي تحدّد من الخيارات لأنه حتى لو تنبّه الناخبون، في الانتخابات التمهيدية الحزبية، إلى قيمة تأليف لوائح متوازنة، فيكاد يكون من المستحيل أن يقترحوا بطريقة تضمن نتيجة متوازنة. من هنا، فإن إدخال "الإجراءات الوقائية" الديموغرافية هي محاولة للحد من وقع التفاعلات المحتملة بين العملية والنتائج، كما أنها تساعد في ضمان أن عمليات الاختيار الحزبية ستؤدي إلى انتقاء مرشّحين يتّصفون بالتمثيلية الديموغرافية. من جهة أخرى، فإن التدابير المماثلة تقلص حجم رأي أعضاء الحزب بشكل جذري، في عملية اختيار المرشّحين، ما قد يحمل البعض على النفور منها لأنها تفرض حدوداً مجحفة على الديمقراطية الحزبية الداخلية.

تتوافر أساليب أخرى لإجراء الاختيار المسبق. ونذكر على سبيل المثال، أنه قد يُطلب من المرشحين إثبات أنهم يتمتعون بدعم عدد معين من الأحزاب الإقليمية، أو نسبة معينة من تفويض الحزب التشريعي. كما يجوز أن يكلف مجلسٌ للتسمية مؤلفٌ من ممثلين عن الفئات الحزبية، تفويض المرشحين "الموافق عليهم"، إما قبل أن يحدّد أعضاء الحزب خياراتهم أو بعده.

وقد يكفي تبني إجراءات نظامية وتشاركية مطبّقة على مناسبات انتخاب القادة، في ذاته، لإضعاف التنافس داخل الأحزاب، من خلال تحديد قواعد واضحة للخلافة. لكن، لما كان القرار قراراً بالغ الأهمية، فقد تنشأ نزاعاتٌ حول كيفية تطبيق هذه الإجراءات. فإذا حدث ذلك، قد يصعب على الأحزاب أن تجد هيئةً حزبيةً داخليةً بها من الحياد ما يحوّلها الفصل في المنازعات الناشئة على أحقية المشاركة، وعلى التزام العدالة في تطبيق الإجراءات. حينما تفتقر الأحزاب لأليات ذاتية معدّة لحلّ نزاعاتٍ مماثلة، قد يشجع هذا المتنافسين الذين خاب رجاءهم على الاستئناف لدى المحاكم الوطنية طلباً للمساعدة. ومن الممكن أن يتمتع القضاة عن التدخل في شؤون الحزب الداخلية، معتبرين الأحزاب جمعيات خاصة في أساسها. لكنّ المحاكم قد لا تملك خياراً إلا التدخل، سيّما في الدول التي تلحظ فيها الأنظمة الحزبية شرعاً، نوعاً من الديمقراطية الداخلية، في حال ادعى بعض المشاركين أن الإجراءات الديمقراطية قد انتهكت.

## وضع السياسات الحزبية *Setting Party Policies*

من الطرق المستخدمة في تقييم درجة الديمقراطية داخل حزبٍ من الأحزاب، الاستفهامُ عن مساعد في تحديد فحوى الوعود الانتخابية الحزبية. ففي أكثر الأحزاب دعوةً إلى التشاركية، قد يُطلب من الأعضاء الأفراد في الحزب أن يقرّعوا حول مواقف حزبية معينة. لكن الأحزاب اختارت، في معظم الأحيان، الخيار الأقل تشاركية، والمتمثل في الطلب من مندوبي المؤتمر الحزبي الموافقة على مجموعةٍ من الالتزامات التي تحضّرها لجنة حزبية. وقد تكون عملية المداولات، في غالب الأوقات، أكثر انفتاحاً من التصويت نفسه. فقد تبذل لجان وضع السياسة الحزبية جهداً عظيماً لتثبيت أنها تصغي إلى الآراء المختلفة؛ فتعقد مثلاً اجتماعاتٍ استشارية في أرجاء الدولة أو تستجدي التعليقات عبر الإنترنت. ونسجاً على المنوال نفسه، قد يسمح قادة الأحزاب بعرض وجهات النظر خلال نقاشات المؤتمرات الحزبية على التلفزيون أو الراديو، حتى لو بدا أنّ أصوات الأعضاء المشاركين في المؤتمرات منظمة لتضمن إقرار برنامج

توصيات اللجنة. تهدف هذه الاستشارات المفتوحة إلى إثبات أنّ السياسات الحزبية وُضعت بالتعاون مع أعضاء الحزب الذين يُفترض أن يمثّلوا المناصرين الأكثر ولاءً للحزب.

ومع أنّ المؤتمرات الحزبية هي الوسيلة الأكثر شيوعاً لمنح الموافقة الرسمية على مواقف الحزب السياسية، إلا أن الأحزاب تقيم، بين الفينة والأخرى، استفتاءاتٍ عامة داخلية تطرح قضايا سياسية محدّدة. ومن المسائل التي تحتُّ على تصويتٍ من هذا النوع، انقسام قادة الأحزاب حول قضية خطيرة. فمن شأن التصويت أن يسلط الضوء على اختلافات الرأي؛ في المقابل، يوافق قادة الفئات المعارضة على الالتزام بالنتيجة مهما كانت. كما يمكن أن يدعم قادة الأحزاب التصويت الداخلي، أملاً في تعزيز موقفهم الخاص نسبةً إلى بقية أعضاء حزبهم. ويحصل ذلك، مثلاً، حينما تخشى رئيسة الوزراء أن تفقد دعم ممثلي حزبها في البرلمان حول قضية معينة. في هذه الحالة طبعاً، قد يهدّد الأعضاء بحجب دعمهم المنشود.

وبخلاف عملية انتقاء المرشحين والقادة، لا يُرجح أن تتخذ القرارات التي تتناول القضايا على أساسٍ منتظم ومبرمج مسبقاً (مع احتمال استثناء التصديق على برامج الحملات). من هنا، فإن أحد الأسئلة التي تُطرح في سياق التصويت على السياسات هو: من يملك سلطة الدعوة إليها؟ أهو امتياز القيادة الوطنية وحدها، وهل يستطيع الأعضاء أو القادة الإقليميون أن يدعوا إلى إجراء الاستشارات الرسمية حول السياسات، أو إلى تنظيم استفتاء داخلي؟ يساعد الجواب عن هذا السؤال في تحديد مدى سهولة أن تلجأ الفئات المستاءة إلى التصويت على السياسات، بشكلٍ منائٍ لقيادة الحزب. لكن، حتى لو كان قادة الحزب يحوزون، من حيث الشكل، الحق الحصري في تحديد إمكانية إجراء الاقتراع وموعده، فقد يتعرض هؤلاء القادة في بعض الحالات لضغوطٍ ناجحة كي يجرؤوا هذا الاقتراع. وقد يحدث هذا حتى في غياب أنظمة مدوّنة تضبط عمليات الاقتراع الاستشارية، بالرغم من أنّ الضغط على القادة لاستشارة الأعضاء بهذه الطريقة في الأحزاب التي تعترف أنظمتها وتقاليدها بهذا الإجراء صراحةً، له فرص نجاح أكبر.

وفي حال كان الأعضاء يقترعون حول قضايا، فيجب طرح الأسئلة الإجرائية نفسها التي طرحت عند الاقتراع لاختيار المرشحين أو القادة: من يحق له المشاركة، وهل يكون الاقتراع بريدياً أم شخصياً فقط؟ فضلاً عن ذلك، أيكون الاقتراع استشارياً أم تُعتبر نتيجته ملزمة لقيادة الحزب؟ وفي الحالة الأخيرة، هل يُفرض حدٌّ أدنى للمشاركة كي تُعتبر النتيجة ملزمة؟



## أسئلة عملية لتحديد السياسات

- هل أعطيت العملية الحزبية صيغةً شكلية رسمية؟
- أي دور يؤديه أعضاء الأحزاب؟
- ← المشاركة في المنتديات والنقاشات؟
- ← الاجتماعات الاستشارية؟
- ← اختيار محرري البرامج الحزبية؟
- ← الاستفتاءات العامة داخل الأحزاب؟
- أي دور يؤديه البرلمانيون؟
- من يفصل في النزاعات السياسية؟

## أعضاء الأحزاب: أساس لكافة آليات الديمقراطية داخل الأحزاب

### PARTY MEMBERS: ESSENTIAL TO ALL MECHANISMS OF INTRA-PARTY DEMOCRACY

إن شاءت الأحزاب تطبيق أي من هذه الإجراءات التشاركية لاتخاذ القرارات بمزيد من الفعالية والديمقراطية، فعليها اتخاذ القرارات لتحديد من يتأهل للمشاركة فيها. فالحدود المفروضة، وطريقة إقرارها، تؤثر تأثيراً حاسماً على تجارب المشاركين، والقرارات التي يتم التوصل إليها، ونظرة الناس إلى شرعيتها.

إن الأحزاب تقصر المشاركة، في معظم الحالات، على أعضاء الحزب، لكن ليس في جميعها. إلا أن هذا لا ينفي الاحتفاظ بدرجة عالية من الحرية، لأن الأحزاب تختلف في تعريف معايير التأهل للمشاركة. وتمتاز هذه العملية بمظهرين إجرائيين أساسيين هما: تحديد الشروط الرسمية المفروضة على الفرد ليصبح عضواً، وتحديد المسؤول عن التحقق من وضع العضوية القانوني.

**تعريفات العضوية.** تتفاوت شروط الانتساب الرسمية من حيث طابعها الشكلي، ومن حيث صعوبة استيفائها. وتتضمن عادةً تسديد التزام مالي رمزي (يتخذ شكل رسوم انتساب شهرية أو سنوية)؛ كما تشترط أحياناً مشاركة الأعضاء النشطة في الحياة الحزبية. ويُحتمل أن يعكس مستوى الالتزام المالي المتوقع حاجات الحزب المالية، ومدى توافر مصادر تمويل أخرى: فقد تحتاج الأحزاب التي تعتمد على المناصرين لتمويل أنشطة هامة إلى تحديد رسوم انتساب مرتفعة، بالمقارنة مع غيرها. ويجوز أن تقيس الأحزاب التي تفرض شروطاً متعلقة برسوم الانتساب هذه

الشروط بمستويات الدخل المتفاوتة؛ فتقدّم عادةً أسعاراً مخفضة للطلاب، والعاطلين عن العمل، وغيرهم ممن تشكل الرسوم عائقاً دونهم والانتساب. ولكن، حتى الأحزاب نفسها التي لا تحتاج إلى أموال الأعضاء لتمويل أعمالها، قد تفرض رسوم انتساب، لأنها تريد من الأعضاء أن يثبتوا التزامهم بالانضواء. ومن خلال فرض رسوم الانتساب المنتظمة (الشهرية أو السنوية)، تكتسب الأحزاب طريقة جيدة لتمييز العضو الرفيع المستوى عن غيره.

ويتعيّن على الأعضاء العتيدين، بشكل عام، أن يقدموا طلب انتساب بطريقة أو بأخرى. ففي بعض الأحزاب التي يتعدى مستوى المؤسسة فيها مستواها في أحزاب أخرى، قد تُشرك إجراءات الانتساب هيئات رسمية تقبل أصحاب الطلبات أو ترفضهم، كما تطرد الأعضاء الذين يضرّون بمصلحة الحزب، بحسب تقديرها. في المقابل، قد لا تتّبع أحزابٌ أخرى شكلياتٍ مماثلة، كحزب المحافظين البريطاني، في حقبة الخمسينات والستينات، حيث عكس عديد الأعضاء المسجلين الكبير ممارسات الجمعيات الحزبية المحلية التي تعامل المانحين جميعهم كأعضاء بشكل عام، سواء أبدوا أي اهتمام بهذه "العضوية" أم لا.

وكُلّما كانت شروط الانتساب صعبة، وتوطّد طابع الإجراءات الشكلي، يُفترض في حلقة الأعضاء أن تضيق، نسبةً إلى مناصري الحزب. وقد يُعزى تردّد الأحزاب في رفع رسوم الانتساب، في جزء منه، إلى هذا السبب، حيث أنّها تخشى نفور الراغبين في الانتساب. غير أنّ الأحزاب تقيم عادةً بعض العوائق دون الانتساب، كي تشبث عزيمة المنافسين الذين يحاولون "التسلّل" إليها، وتخريبها، وهو احتمال يشغل بال الكثيرين، سيّما عندما يحوز الأعضاء سلطة اختيار القادة ووضع السياسات. ونتيجةً لذلك، وفي مفارقة غريبة، تعمل الأحزاب التي تسعى إلى نقل سلطة اتخاذ القرارات إلى الأعضاء (تعزيز التشاركية) على التشديد في الوقت نفسه على الضوابط الأساسية التي تتحكم بمسألة معايير العضوية (تعزيز المركزية).

**مركزية العضوية.** كما توحى به هذه المشكلة، تشمل التساؤلات المرتبطة بإدارة حزبٍ سياسي قائم على الأعضاء ما يلي: من هو المسؤول عن مسك السجلات والتحقق من الأهلية؟ يجوز أن تقع المسؤولية الأساسية بين أيدي المسؤولين الحزبيين المحليين، أو السلطات الحزبية الإقليمية أو الوطنية. كما أنّ الأحزاب التي تحاول إنشاء تنظيمات للأعضاء فاعلة محلياً، قد تعتمد على التنظيمات المحلية لتكون الرائدة في استقطاب الأعضاء وتسجيلهم. ويرتبط الموقع المحدّد لضبط وصول الأفراد

## إستشارة الأعضاء حول السياسات: فرنسا، ٢٠٠٤

احتكم قادة الحزب الاشتراكي الفرنسي، في كانون الأول/يناير ٢٠٠٤، إلى الأعضاء لحل نزاع كبير طال سياسة معينة. فأجرى الحزب اقتراحاً استشارياً شمل الأعضاء، للمساعدة في اتخاذ قرار في ما إذا كان على الحزب أن يوافق على التصويت بـ"نعم" في الاستفتاء الشعبي الفرنسي، حول مسألة معاهدة الاتحاد الأوروبي المعدلة، أم بـ"لا". وكانت هذه القضية المثيرة للجدل في أوساط الحزب الداخلية تحمل بذور تقسيم الحزب. لكن إجراء الاقتراع الداخلي مكّن القوى "المؤيدة" لتلك المسألة في الحزب و"المعارضة" لها، من إيصال آرائها؛ وفي نهاية الأمر، نال السكرتير الأول في الحزب (قائده) الموافقة النهائية التي طالما أمل فيها، بفعل نتيجة التصويت التي أيدت القضية بشدة. (لكن معظم مناصري الحزب تجاهلوا أخيراً موافقة الحزب، وصوّتوا ضد الدستور الأوروبي.)

ينقلون شكواهم إلى المحكمة. ومن شأن الامتثال لقرارات هيئات الدولة المختصة في مسائل التأهل للانتساب إلى الأحزاب أن يحجّم قدرة الأحزاب على إقصاء المناصرين غير المرغوب فيهم. غير أنه يقلص أيضاً، وبشكل هائل، التكاليف التي تتكبدها الأحزاب للحفاظ على قواعد عضويتها: فالأحزاب لا تشغل نفسها حينها في شأن استيفاء الأعضاء معايير الأهلية، فيما تحافظ السلطات المدنية على قاعدة البيانات اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، من شأن الامتثال لقرارات هيئات الدولة المختصة أن يلغي ما ينشأ من قيود سياسية داخلية جراء حل النزاعات حول أهلية الأعضاء.

### أسباب تحمل الأحزاب على تسجيل الأعضاء

#### *Reasons for Parties to Enroll Members*

يفترض مؤيدو الديمقراطية داخل الأحزاب عامةً أن الأحزاب تستطيع تسجيل المناصرين بصفة أعضاء بسهولة، وأن العائق الأكبر في وجه الديمقراطية الحزبية الداخلية قد يكمن في مانعة النخبة في تقاسم السلطة. لكن لا يمكن، في الواقع، افتراض أن الأحزاب السياسية تستطيع بناء قاعدة أعضاء بسهولة. صحيح أنه يصعب، في غالب الأحيان، تحديد عدد الأعضاء بدقة، لكن الواضح أن الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية نادراً ما تسجّل نسباً عالية من مناصريها بصفة أعضاء: ففي أنظمة أوروبا الغربية الديمقراطية التي كانت توصف بـ"الأحزاب ذات العضوية الجماهيرية"، كانت الأحزاب التي تسجّل ١٠٪ من ناخبيها نادرة على مدى نصف القرن الماضي؛ أما النسبة الأكثر شيوعاً اليوم، فهي ٢ إلى ٣٪. لذا يحتاج المدافعون عن الديمقراطية داخل الأحزاب إلى التفكير ملياً، أيضاً، في الوسائل التي ستلجأ إليها الأحزاب لتشكيل نواة من المناصرين المستعدين لاستثمار وقتهم ونشاطهم في الشؤون السياسية، والتفكير في سبل الحفاظ على هؤلاء أيضاً.

إلى العضوية بتوزع السلطة ضمن التنظيم الحزبي (فإلى أي مدى تُعتبر مركزية في مناطق أخرى؟) وبقدرة الحزب المركزي التنظيمية أيضاً (أهو مزوّد بالتجهيزات اللازمة للحفاظ على قاعدة بيانات مركزية للأعضاء؟). تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب الوطنية قد تفتقر إلى المعلومات المحدثة عن سبل الاتصال بالأعضاء، حينما تتولى الأحزاب المحلية وحدها إدارة العضوية. ففي تلك الحالة، لن تملك الأحزاب الوطنية أية وسيلة لإرسال المعلومات (أو أوراق الاقتراع) بالبريد إلى الأعضاء مباشرة، ولسوف تضطر إلى الاعتماد على الأحزاب المحلية لتبلغ عن الاحصاءات الدقيقة، وتوزع أوراق الاقتراع وغيرها مما يجب نقله من معلومات رسمية، وتحلّ النزاعات التي تنشأ في شأن تحديد المؤهلين للمشاركة في عمليات صنع القرارات الحزبية.

إنّ هذا النوع من اللامركزية قد يعزّز الديمقراطية في الحزب بمعنى واحد: ففي تلك الحالة، لا تتحكم القيادة المركزية وحدها بعملية الانتساب. غير أنّ هذه اللامركزية تحمل في طياتها مجازفة تتمثل في أن تستخدم المناطق باختلافها إجراءات متباينة لتحديد أهلية الأعضاء، وبأن تتلاعب النخبة في الأحزاب المحلية بسجلات العضوية خدمةً لمصلحة ذاتية. من هنا يمكن أن تضاعف اللامركزية فرص النزاع حول أهلية المشاركة في عملية صنع القرار الحزبي، ما يحمل بدوره على التشكيك في عدالة القرارات التي يتم التوصل إليها عن طريق الإجراءات الديمقراطية الداخلية. وقد تفضّل التجاوزات التي تطرأ محلياً على تلك المفروضة على الصعيد الوطني، سيّما عندما ترتاب السلطات المحلية أو يرتاب السكان المحليون في السلطات الحزبية المركزية.

وكما ذكر سابقاً، تضم الطرائق المستخدمة لإعفاء السلطات الحزبية الوطنية والمحلية من وظيفة تحديد أهلية الأعضاء إحالة هذه الوظيفة إلى هيئات الدولة المختصة. وقد تقوم الأحزاب بذلك باختيارها الخاص، أو يكرهها على ذلك، في بعض الحالات، بعض المناصرين الغاضبين الذين

غير أن الديمقراطية داخل الأحزاب ليست الاعتبار الوحيد الذي يدرسه من يرغب في الانضمام إلى حزب، أو الأحزاب التي تسعى إلى استقطاب الأعضاء. فما لم يكن الأفراد يسعون إلى بناء مسيرة مهنية في المجال السياسي، فالأرجح أن انضمامهم إلى الحزب وانخراطهم في شؤونه يرتبط بجنيهم منفعة من عضويتهم، إضافة إلى فرصة المشاركة في السياسة. في المقابل، إذا اعتبرت الأحزاب أنها تفيد من الأعضاء بطرق متعددة، فيرجح أن تبذل جهوداً في سبيل استقطابهم، دون سواهم. لذا من الأجدى التفكير لبرهنة في سبيل استفادة الأحزاب من تأمين قواعد عضوية منظمة، وفي الفائدة التي يستمدّها المواطنون من انضوائهم في الحزب بصفة أعضاء، وفي سبيل استقطاب الأعضاء بإعطاء المناصرين عدة أسباب تدفعهم إلى الانضمام.

من الفوائد المشتركة التي يمكن أن تجمعها الأحزاب، جراء منح مناصريها صفة العضو وفق الأصول الشكلية، بعض الفوائد التالية أو كلها:

**الشرعية.** يمكن أن تتأمن الشرعية، حتى على يد أقل الأعضاء فاعلية. فالأحزاب التي تملك لوائح العضوية الأكبر تفاخر بدعم قاعدتها الشعبية. وتسفر هذه الفائدة عن تأثيرها الأكبر عندما يؤدي أعضاء الحزب دوراً في اختيار القادة والمرشحين؛ وفي هذه الحالة، يمكن أن يباهي من وقع عليهم الاختيار بتفويض واسع من مجلس الحزب، قبل مواجهة الجمهور الانتخابي ككل بوقتٍ طويل.

**الاتصال بالمناصرين.** حينما يُسمح للأعضاء بالمشاركة في مناقشات السياسات الحزبية الرسمية منها وغير الرسمية، وفي اختيار المرشحين، فإن ذلك يوطد الصلة بين قادة الأحزاب ومناصريها الأساسيين. إن هذه الطريقة تتيح للأعضاء تعزيز وظيفة "الوصل" المنسوبة إجمالاً إلى الأحزاب: فيصبح قادة الأحزاب أقل انعزالاً عن الشعب، في حال تلقوا معلوماتٍ اجتماعية متواصلة من الأعضاء المهتمين بالسياسة. والأحزاب المجهزة بالبيانات لتوجيه الرسائل إلى الأعضاء تستطيع أن تجتد هؤلاء الأعضاء بدورها، لنشر الرسائل الحزبية في المجتمع الأوسع. فضلاً عن ذلك، غالباً ما يشكل الأعضاء مداميك انتخابية وطيدة للأحزاب. فحتى عندما لا يكون أعضاء الحزب راضين تماماً عن قادتهم، يبقى هؤلاء الأعضاء، في نهاية الأمر، أقل الناخبين الميالين إلى التصويت لحزبٍ آخر، أو إلى ملازمة بيوتهم في اليوم الانتخابي.

**الدعم المالي.** يمكن أن يكون الأعضاء مصدراً هاماً لإيرادات الأحزاب. فقد تضطر هذه الأخيرة، حتى في الدول التي تتلقى فيها

الإعانات الحكومية، إلى جمع نسبةٍ من إيراداتها من مصادرٍ أخرى؛ وفي هذه الحال، تصبح رسوم الأعضاء ومنحهم مصادر تمويل بديلة هامة.

**العمل التطوعي.** لعل أحد أبرز الأهداف التي يرنو إليها كل حزب إيصال رسالة الحزب السياسية إلى الجماهير المناوئة أو غير المبالية. فحتى في عصرٍ أصبحت فيه الحملات ذات احترافية عالية وممولة تمويلًا جيداً، غالباً ما يتعيّن على المتطوعين أن يؤدوا دوراً في هذا المجال. وتزداد أهميتهم داخل الأحزاب في الدول التي يسودها ضعف عام في تقنيات الاتصال. إن العضوية المنظمة تؤمن للأحزاب احتياطياً محتملاً من هؤلاء الجنود المشاة.

**المرشّحون.** قد تكون عضوية الأحزاب مصدراً جيداً للمرشّحين. وقد يكتسي ذلك أهمية خاصة في الدول ذات الحكومات المحلية المتحيّزة والتي تضطر فيها الأحزاب إلى إيجاد عدد كبير من المرشّحين للتنافس على المقاعد، وربما المشاركة في عمل البلدية الإداري الذي يفتقر إلى الجاذبية غالباً.

## أسباب انتساب المناصرين إلى الحزب (وبقائهم فيه)

### *Reasons for Supporters to Become (and Remain) Enrolled Members*

تماماً كما تساءلنا لم تكلف الأحزاب نفسها عناء استقطاب الأعضاء واستبقائهم، نسأل أيضاً: لم يرغب الأفراد في بذل جهدٍ من أجل الانضمام إلى الأحزاب. إن فهم جملة الدوافع التي تحث الأفراد على الانضمام إلى الأحزاب يعود بفوائد خاصة على الأحزاب المهتمة باستقطاب أعضائها.

**التعبير عن قناعةٍ سياسية.** يعتبر بعض الأعضاء أن الانتساب إلى الأحزاب يؤدي وظيفةً تعبيرية في المقام الأول. فينضم إليها الأعضاء ليظهروا دعمهم لحزبٍ معيّن أو لقادته. كما يمكن أن يبدي أعضاء تضامنهم دونما حاجة إلى المشاركة مشاركةً فعالة في أنشطة الحزب.

**إكتساب المزيد من المعلومات السياسية.** قد يجد المهتمون بالسياسة أن عضوية الأحزاب تساعدهم في الاطلاع على المزيد من المعلومات. فقد يتلقون، بصفتهم أعضاء، تقارير وجيزة خاصة عن القضايا السياسية (من الرسائل الإخبارية مثلاً، أو صفحات الإنترنت المخصصة للأعضاء دون

سواهم)، كما يمكن أن يتلقوا دعوات إلى اجتماعات يستمعون فيها إلى النقاشات الدائرة حول القضايا المطروحة، كما يصغون إلى القادة و"المشاهير" السياسيين، ويلتقونهم في الكثير من الأحيان.

**المشاركة في السياسة.** ينضم بعض الأشخاص إلى الأحزاب ليحاولوا التأثير على النتائج السياسية، سواء بالمشاركة في الحملات الحزبية، أم من خلال المساعدة في اتخاذ القرارات الحزبية.

**المساعدة في تحقيق الطموحات السياسية الشخصية.** تعتبر أحزابٌ متعدّدة أن العضوية الحزبية الناشطة هي شرطٌ أساسي لتسمية الفرد في منصبٍ رسمي. لكن، حتى في تلك الحالة، لن يكون عدد الأعضاء كبيراً جداً إذا اقتصر المناصرون المنضوون على أولئك الذين يأملون أن يسمّيهم الحزب لمنصبٍ رسمي.

**إكتساب المنافع الاجتماعية.** قد تتيح عضوية الأحزاب فرصاً جيدة للأشخاص ليشركوا في أنشطة اجتماعية مع أفراد يشاطرونهم أفكارهم، عند حضور الاجتماعات، أو خلال العمل على الحملات، أو عند قضاء وقت الفراغ في النوادي الاجتماعية التي يمولها الأحزاب، على سبيل المثال. وقد تعزّز فروع الأحزاب المحليّة هذه الفرص، من جهتها، من خلال رعاية بعض النشاطات ذات الأهداف الاجتماعية في المقام الأول.

**إكتساب المنافع الاقتصادية.** تقدّم الأحزاب لأعضائها، غالباً، مكافآت اقتصادية تتراوح بين تخفيضات الأسعار التي تقدّمها تنظيماتٍ ونوادٍ متعدّدة إلى أعضائها على المشتريات الكبيرة الحجم، والممارسات الملتبسة أخلاقياً والهادفة إلى استخدام الموارد الحكومية منافعٍ للمحسوبيات. ومهما اختلف حجم المنافع، إنّما الصفة المميّزة التي تجمعها اقتصرها على الأعضاء حصراً، وبالتالي تقديم المكافآت إلى من يتمسك بعضويته.

غير أن أياً من هذه المكافآت لا ينفي الأخرى، والأرجح أن معظم الأفراد تدفعهم حوافز متنوعة إلى الانضمام إلى الأحزاب والمحافظة على عضويتهم. رغم ذلك، فإن مجرد التفكير في الأسباب التي تدفع الأشخاص إلى الانضمام إلى الأحزاب، يسلط الضوء على ما يمكن أن تتخذه هذه الأخيرة من خطوات إذا كانت تأمل في تعزيز عضويتها. ومن الطرائق المستخدمة لإغراء الأعضاء بالانضمام إلى الأحزاب زيادة المنافع المخصّصة للأعضاء حصراً. وكما ذكر سابقاً، قد يكون بعض هذه المنافع من النوع الذي يمكن أن تقدّمه أية منظمة كبيرة إلى أعضائها، أكانت تخفيضات كبيرة على أسعار المنتجات التجارية، أو المشاركة في المناسبات الخاصة (السياسية وغير السياسية) بحسب الأقدمية. كما يكتسب

الأعضاء معلومات إضافية عن السياسة (بواسطة المجالات، ومواقع إلكترونية لا يمكن الوصول إليها إلا بكلمة السر)، وشعوراً بحيازة صفة "المطلع" الواصل إلى أوساط رجال السياسة (في الاجتماعات الحزبية التي تشارك فيها الشخصيات السياسية المحلية أو الوطنية). أما بالنسبة إلى الأحزاب التي تشهد زيادة ملحوظة في أرقام الانتساب قبل الانتخابات التمهيدية مباشرة، فإن تقديم هذه المنافع الملموسة يمثّل إحدى سبل التمسك بالأعضاء الجدد بعد انتهاء الانتخابات التمهيدية: فقد ينضم الأعضاء إلى الحزب لسببٍ، ثم يختارون البقاء فيه لسببٍ آخر. ومن السبل الأخرى المستخدمة لجعل الانضمام إلى الأحزاب أكثر جاذبية تخفيض كلفة العضوية. يعني ذلك تخفيض رسوم الانتساب، أو تسهيل الوصول إلى الحزب بإتاحة الانتساب من خلال الإنترنت مثلاً، أو بالاتصال بعنوان الحزب الوطني المرّوج له جيداً، عوض إلزام الراغبين في الانتساب السعي في أثر المكاتب الحزبية المحلية.

في أية حال، مهما كانت الأسباب التي تدفع المناصرين إلى الالتحاق بحزبٍ سياسي، وإلى البقاء فيه، فإن الأحزاب تحتاج إلى عددٍ هائل وحاسم من الأعضاء، كي تكشف الديمقراطية داخل الأحزاب عن فعاليتها. فكلما ازداد عدد المشاركين قل احتمال سطو مجموعاتٍ صغيرة من المتطرفين على الإجراءات، وازدادت إمكانية أن تعكس النتائج تفويضاً رسمياً تحترمه الحلقة الأوسع من ناخبي الحزب المحتملين. من حسن الحظ أن زيادة فرص المشاركة ضمن الحزب نفسها تعطي زخماً للعضوية، بإضفاء مزيد من الجاذبية عليها في نظر الأشخاص الملتزمين سياسياً، ومنح الأعضاء الحزبيين الحاليين والمرشّحين العتيديين مزيداً من الحوافز لاستقطاب الأصدقاء والمناصرين الذين يشاطرونهم أفكارهم.

## نماذج التنظيم الحزبي

### MODELS OF PARTY ORGANIZATION

يتّضح من كل ذلك أن الأحزاب اتبعت مجموعة واسعة من مقاربات التنظيم الداخلي، وما برحت تختبر بنى وإجراءات جديدة للتكثيف مع الضغوط الداخلية والخارجية. لذا يصعب إطلاق التعميمات عن طريقة تأثر بنية الحزب الإجمالية بدمقرطة العضوية. لكن استخدام أفكار التشاركية والمركزية والمأسسة الموضحة أعلاه، يمكننا من تمييز خمسة نماذج تنظيمية عامة هي: (١) الحزب "ذو القائد المسيطر"؛ (٢) و"حزب الأعيان"، ويعرف أحياناً بحزب "الكوادر"؛ (٣) وحزب

## الجدول ١: نماذج منتقاة للتنظيم الحزبي والاتجاهات التنظيمية

النوع	المركزية	التشاركية	المأسسة
١. القائد المسيطر	مرتفعة	متدنية	متدنية عموماً
٢. حزب الأعيان	متوسطة (غالباً ما يمارس نهج "اللامركزية المضبوطة")	متدنية	متدنية إلى متوسطة
٣. التمثيل الفردي	متوسطة إلى مرتفعة	متوسطة إلى مرتفعة	متوسطة إلى مرتفعة
٤. التمثيل النقابي	متوسطة إلى مرتفعة	متوسطة	متوسطة إلى مرتفعة
٥. ديمقراطية القاعدة	متدنية إلى متوسطة	مرتفعة	متوسطة إلى مرتفعة

منسحبٌ بصفته القائد الجديد، أو يتصدّر الحزبَ نتيجة فوزه العام بتأييد الناخبين. كما يمكن أن يحوز القائد منصبه بموافقة المؤتمر الحزبي الشكلية، لكنه قد يسيطر على قرارات الحزب، عملياً، بشغل مجموعة متنوّعة من المناصب الرسمية ضمن التنظيم، أو حتى لو لم يتسلّم أي منصبٍ بتاتاً. وقد تستخدم هذه الأحزاب الفروع المحليّة والمجالس الحزبية لتعبئة الدعم، غير أنّ ميزتها الأساسية تكمن في أنّ المركز هو من يمسك زمام السلطة في تحديد توجّهات الحزب السياسية.

وفي الأحزاب التي يسيطر عليها قائدٌ واحد، غالباً ما يكون التنظيم الحزبي مبنياً على مؤسساتٍ ضعيفة، ولا يُعنى بتعزيز الديمقراطية الحزبية الداخلية (أنظر النموذج ١ في الجدول ١ أعلاه). قد لا يشكّل هذا مصدر قلق على المدى القصير، لأنّ القائد الذي يتمتع بالكاريزما يمنح الحزب علامةً [تسويقية] فارقة تطبع الذاكرة ويسهل الترويج لها؛ كما يستطيع هذا القائد أن يحدّد توجّه الحزب. أما على المدى الطويل، فغالباً ما يؤدي انعدام بنى القرار المكتسبة الطابع الشكلي إلى مشكلات في انتقال القيادة وتحديد السياسات. وقد يحتدم النزاع بين الخلفاء العتيديين عندما تنعدم الأنظمة لحلّ هذه النزاعات، أو تكون قليلة الاستخدام. بالإضافة إلى ذلك، قد يشبط الافتقار إلى سبل التقدّم الواضحة عزيمّة الأفراد الموهوبين، ويشيهم عن متابعة مسيرتهم المهنية السياسية ضمن الحزب. أما حينما يُكتب الانشقاق باسم دعم قادة الأحزاب، وتقلّ القنوات المشمولة بالأصول الشكلية التي تحتوي الخلافات، فمن الأرجح أن تؤدي النزاعات إلى انشقاقاتٍ حزبية لا إلى فئوية منظمّة.

"التمثيل الفردي"؛ (٤) وحزب "التمثيل النقابي"؛ (٥) والحزب المبني على "ديمقراطية القاعدة". تساعد هذه النماذج في توضيح بعض التحديّات المختلفة والضغوط الداخلية الناجمة عن الإصلاحات المتعلقة بالتحوّل إلى الديمقراطية. وقد ساد بعض هذه النماذج حقباتٍ تاريخيةً دون سواها، لكنّ أياً منها لم ينته تماماً إلى زوال: فترانا نجد عناصر من النماذج كلّها في الأحزاب المعاصرة، في الأنظمة الديمقراطية الجديدة والراسخة على حد سواء. صحيحٌ أنّ ما من حزبٍ يتطابق كل التطابق، في ذاته، مع أي من هذه الأنواع، إلا أنّ التعرّف على نقطة انطلاق الحزب التنظيمية العامة يمنحنا بعض الإشارات إلى تأثيرات الديمقراطية التنظيمية المحتملة: فأى المجموعات يستفيد، على الأرجح، وما أنواع البنى التي تستدعي التعزيز أو التغيير لإنتاج عملية الديمقراطية الداخلية؟

**القائد المسيطر.** غالباً ما تبني الأحزاب التي يسيطر عليها قائدٌ واحد قدرتها على الاستقطاب على شعبية هذا الفرد، وعلى ما يرى فيه الناس من نزاهة، إضافة إلى موارده المالية في بعض الأحيان. فيجسّد هذا القائد تطلّعات الحزب على صعيد البرامج، ويصوغها ويبيّن بوضوح؛ لا بل إنّ الحزب قد يستوحي اسمه (أو على الأقل لقبه) من هذا القائد نفسه. ويتفق عدد كبير من الأحزاب الناجحة في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة مع هذا الوصف، سيّما وأنها كانت في الأساس، أو أصبحت (لمدة محدّدة على الأقل)، أداة لنقل فكر قائدٍ مسيطرٍ واحد (مثلاً سيلفيو برلوسكوني من حزب "فورزا إيطاليا" في إيطاليا). في هذه الأحزاب، يمكن أن يختار قائد الحزب نفسه (ربما بصفته مؤسس الحزب)، أو أن يكرّسه قائدٌ



## "إتبع الأحزاب مجموعة واسعة من

### مقاربات التنظيم الداخلي،

### وما برحت تختبر بنى وإجراءات جديدة

### للتكيف مع الضغوط الداخلية

### والخارجية"

ليس محتملاً أن تكون الأحزاب التي يسيطر عليها القائد معاديةً للديمقراطية أو للشاركية في روحها. في الواقع، تتشكل الأحزاب التي تندرج ضمن هذا الإطار، في الأنظمة الديمقراطية الجديدة والناشئة، من حول المنشقين الذين سطع نجمهم بسبب معارضتهم الأنظمة الديكتاتورية. فقد اكتسب القادة السياسيون، مثل نلسون مانديلا في جنوب أفريقيا، وكيم داي يونغ في كوريا الجنوبية مكانتهم نتيجة التزامهم الديمقراطية التزاماً قائماً على المبادئ، في جملة أسباب أخرى؛ وقد كان ارتقاؤهم إلى أرفع المناصب الرسمية سريعاً بعد رفع القيود السياسية، وهي ظروف تدل على أن النجاح السياسي يسبق المؤسسة الحزبية حتماً أو يكاد. لذا فإن انعدام الديمقراطية الداخلية والبنى المكتسبة الصفة الشكلية هو، في بعض الحالات على الأقل، نتاج التجديد الحزبي والنجاح السريع، لا دلالة على الطريق التي سلكها القادة في سعيهم إلى تعزيز قواهم. ولكن، مهما كانت أسباب الضعف في بنى الحكم الداخلية، فإن معظم الأحزاب التي يسيطر عليها قائد واحد يحتاج، على الأرجح، إلى إضفاء الشكل على بناه لاستبدال القادة على كافة المستويات، إن شاءت الحفاظ على تماسكها بعد أن يغادر القائد المسيطر مسرح العمل السياسي.

**حزب الأعيان.** صحيح أن الحزب الذي يسيطر عليه القائد قد أصبح نموذجاً مألوفاً، إلا أن القادة المهيمنين ما كانوا بالمألوفين عند نشوء الأحزاب الديمقراطية في القرن التاسع عشر. فقد كان معظم الأحزاب، في ذلك الحين، ضعيفاً على المستوى المؤسساتي، ويطبّق إجراءات هشة في صنع القرار، ويتّصف بتماسكٍ تشريعي ضعيف بالمقارنة مع غيره، وتنظيمات سريعة الزوال، عادةً ما تكون ساكنة خلال الانتخابات. وقد تأسس عدد كبير من هذه الأحزاب نتيجة ضغوط مارستها هيئة من الهيئات التشريعية، ولم تُطور بنى الاتصال بمناصريها إلا لاحقاً. وعضو

تنظيم نفسها حول قائدٍ واحدٍ يتمتع بالكاريزما، تخضع هذه الأحزاب عادةً لهيئات القيادة الصغيرة التي تختار نفسها بنفسها، وتتألف من المسؤولين المنتخبين، ومن قادة منبثقين عن مجموعات الناخبين المؤيدة للحزب (كالكتاب، وقادة النقابات العمالية، إلخ...). وقادة المجتمعات المحلية، والبيروقراطيين الحزبيين. وغالباً ما توزعت السلطة بين القادة على المستويات المختلفة، وكان هؤلاء يستخدمون القواعد غير الخاضعة للأصول الشكلية والأدوات المستترة لاختيار المرشحين والقادة. ومهما تنوّعت المسيرات المهنية التي تقود إلى القمة في هذه الأحزاب، فإن إحدى الميزات الأساسية التي تتفرد بها "أحزاب الأعيان" عدم اهتمامها بالحفاظ على الديمقراطية الداخلية حتى في المظهر: فبرامجها تستدرّ التأييد من "النوعية" الاجتماعية، لا من "الكمية" الديمقراطية.

ويتمثل النظر المعاصر من هذه الأحزاب التي تعود إلى القرن التاسع عشر، في الحزب المبني على أسس هشة، هي الموارد والسمعة التي تحوزها مجموعة نخوية تتشارك الأفكار نفسها (أنظر النموذج ٢ في الجدول ١). فتميل هذه الأحزاب إلى اللامركزية، وتتّصف بمأسسة ضعيفة، كما يكون تنظيمها في البلديات والمناطق مركزاً على القادة الذين يستقل الدعم الموجه إليهم عن التنظيم الحزبي، على الأقل نوعاً ما. وعلى غرار سابقتها، تتخذ هذه الأحزاب طابع الحصرية، حيث تركّز القرارات بين أيدي الأعيان الذي يجسّدون صورة الحزب العامة. وفي هذه الأحزاب، تحرّج الديمقراطية التنظيمية عامّة المزيد من المأسسة، لأن الأحزاب تحتاج إلى رسم حدود العضوية قبل أن تتمكن من توسيع حقوق هذه الأخيرة.

**التمثيل الفردي.** بدأ بعض هذه الأحزاب، قرابة نهاية القرن التاسع عشر، يجرب أشكالاً تنظيمية أخرى، على ضوء نجاح الأحزاب الاشتراكية الجديدة وتأثير كبير منه. وقد نشأ الحزب الاشتراكي وحزب العمل، أولاً، خارج الهيئات التشريعية الوطنية، في مرحلة كان فيها عدد كبير من تسعى هذه الأخيرة إلى تمثيلهم يحتاج إلى نيل حق الاقتراع. وأنشأت تنظيمات دائمة تستقطب المناصرين وتنظّمهم في فترة ما بين الانتخابات، كي تعزّز التضامن تجاه قضيتها السياسية؛ ويعود سبب إنشائها، في جزء منه، إلى أن أنشطتها كانت محدودة في الميدان الانتخابي. فساعدت هذه التنظيمات الانتخابية الإضافية، في جملة من الدول، في إنشاء هويات سياسية اجتماعية، رسمت شكل السياسات الوطنية للسنوات القادمة. وتميل هذه الأحزاب إلى بناء التنظيمات التي يتمثل الأعضاء الأفراد أو مجموعات المصالح فيها في المؤتمرات الحزبية الإقليمية والوطنية.

وقد شكك النقاد، منذ البداية تقريباً، في حجم دور هذه البنى القائمة من الأسفل إلى الأعلى في إرساء الديمقراطية الحزبية الداخلية الحقّة. ولعل الحادثة الأبرز تلك التي جرت في بداية القرن العشرين، حينما أعلن عالم الاجتماع الألماني روبرتو ميكالز، في معرض دراسة تناول فيها الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان، أن "كل تنظيم حزبي يمثل سلطةً أوليغاركية قائمة على أساس ديمقراطي"؛ وبالتالي، "فمن يفكر في التنظيم، يفكر تلقائياً في الأوليغاركية".<sup>١٣</sup> تجدر الإشارة إلى أنه اتهامٌ خطير، استحال هاجساً استحوذت عليه أحزاب ديمقراطية منذ ذلك الوقت. غير أن مجرد توجيه هذا الاتهام يبيّن التبدّل الناشئ في المواقف بخصوص طريقة العمل الداخلية في الأحزاب السياسية. لكن، حتى لو أنّ الأحزاب التي التزمت هذه المعايير لم تنقذ بها تماماً، فإن مجرد الإعلان عنها يحيلها حججاً هامة تستخدمها الأحزاب لتثبيت شرعية الديمقراطية الداخلية. وقد ازدادت أهمية هذه الحجج بسبب النجاحات الانتخابية التي حققها بعض هذه الأحزاب الجديدة (سيّما اليساري منها). فبدأت أحزاب أخرى، بحلول النصف الثاني من القرن العشرين، بما فيها عدد من أحزاب "الكوادرن" القديمة التي غيرت تركيبها كي تصبح أكثر شكلية وأقل نخبوية، تتقبّل هذه الأفكار التنظيمية.

غالباً ما تتمتع الأحزاب اليوم، حتى تلك التي يرأسها قادة أقوياء، ببنى تمثيلية توحى على الأقل بالمشاركة الشعبية في اختيار المرشّح الحزبي وفي صياغة السياسات. صحيح أن بنى صنع القرار قد تبقى مركزية في هذه الأحزاب، لكنها تستند إلى قاعدة أكثر تشاركية، وذات طبقاتٍ تكتسي الطابع الشكلي أكثر من تلك الموجودة في "حزب الأعيان" (أنظر النموذج ٣ في الجدول ١). بعبارةٍ أخرى، شهدت نهاية القرن العشرين إقبال عدة أحزابٍ في الأنظمة الديمقراطية الراسخة، على تأييد فكرة الاستفادة من درجة معينة من الديمقراطية داخل تنظيماتها الخاصة، من باب التملُّق على الأقل. وحتى حينما يكون هذا التغيير بلاغياً أكثر منه حقيقياً، فإنّ التعبير عن هذا المثل الأعلى للديمقراطية داخل الأحزاب وإبانتها ساعد في تغيير توقعات الناس تجاه الأحزاب. كما ساعد أيضاً في تحديد مفاهيم الممارسات الصائبة التي طبقت في الفصل الأخير من القرن العشرين، أي عندما بدأت الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية الناشئة حول العالم البحث عن نماذج تعزّز الروابط بين القادة السياسيين والمناصرين.

**التمثيل النقابي.** كان الالتزام بالديمقراطية داخل الأحزاب يعني، بالنسبة إلى عدد كبير من الأحزاب، تعزيز فرص مشاركة الأفراد الأعضاء أو المناصرين. غير أن تمكين المناصرين الأفراد لم يكن قط الخيار الوحيد المتاح للأحزاب الساعية إلى بنى أكثر ديمقراطية. فقد طوّر بعض الأحزاب ما يمكن أن يسمى "بالتمثيل النقابي"، وهو نمط من التمثيل الداخلي المرتكز على المجموعة، يتمتع قادة المجموعات الناجبة المعنية، فيه، بمناصب ذات امتياز ضمن الحزب. فيشارك المندوبون عن هذه المجموعات (كالشبكات الكنسية أو النقابات العمالية) في المؤتمرات الحزبية، ويعملون فيها بالنيابة عن مناصريهم. كما يعتبر أعضاء المجموعات الممثّلة أحياناً مسجّلين في الحزب بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتمثيلهم النقابي فيه.<sup>١٤</sup> ومن الأحزاب التي تمثّعت بهذا التمثيل النقابي، خلال فترة من فترات القرن العشرين، نذكر حزب العمل البريطاني، وحزب الديمقراطيين الاجتماعيين في السويد، وحزب الشعب النمساوي، والحزب الثوري المؤسّساتي في المكسيك. تدلّ هذه اللائحة على أنّ إضفاء الشكل على تمثيل المجموعات الفرعية في البنى الحزبية فكرة قديمة، وقد نشأت بشكلٍ خاص (لكن غير حصري) بين أحزاب اليسار التي اقترنت تطوّرها بتنامي حركات النقابات العمالية. وتستند الأحزاب ذات التمثيل النقابي إلى قواعد مؤسّساتية قوية في ما يتعلق بقوة ولاءات الجماعات، إلا أنّ بناها المخصصة لتعبئة المناصرين تتفاوت، من حيث تطوّرها، تبعاً لمدى إمكانية اعتماد الأحزاب على قوة المجموعات المنتسبة التنظيمية. وتعتبر عملية صنع القرار في هذه الأحزاب تشاركية، بشكل عام، لجهة مجموعات المصالح، لا لجهة الخيارات التي يفضلها الأفراد (أنظر النموذج ٤ في الجدول ١).

ومنذ فترة أقرب، بدأ عددٌ من الأحزاب التي انتهجت التمثيل النقابي تقليداً بتحجيم دور التمثيل الجماعي نسبياً، لصالح تعبئة المناصرين الأفراد مباشرةً. وقد أُجريت هذه التغييرات في سياق الجهود المبذولة لتوسيع قاعدة الدعم التي يتمتع بها الحزب، وهي حاجة تبدو أكثر إلحاحاً عندما تُظهر مجموعات الناخبين التقليدية (كالكنائس والنقابات العمالية) قدرةً متناقصة على تعبئة الدعم السياسي. وفي الوقت نفسه، حاول بعض الفئات في أحزابٍ معيّنة توسيع نهج التمثيل النقابي ليتعدى تمثيل القطاعات الاقتصادية؛ وبرّرت هذه الفئات موقفها بأن الديمقراطية تتطلّب من المجموعات الأخرى أن تتمتع بتمثيل مضمون في البنى الحزبية، كي تتأكد من أنّ جملة متنوّعة من الأصوات أصبحت مسموعة. ففكرت أحزابٌ عدة في تقديم ترشيحات أو مقاعد محجوزة في

## الحزب الثوري المؤسساتي المكسيكي في التسعينات: اللامركزية والانسحاب من نهج التمثيل النقابي

سيطر الحزب الثوري المؤسساتي على السياسة المكسيكية طيلة القسم الأكبر من القرن العشرين. غير أن هذا الوضع بدأ يتغير في الثمانينات، مع فقدان الحزب الثوري المؤسساتي الدعم، بعد فترة من الاضطراب الاقتصادي. وتكبّد هذا الحزب، عام ١٩٨٨، خسائر فادحة في الهيئة التشريعية الوطنية، ولم يحتفظ بالرئاسة إلا بفعل سجلات الفرز الانتخابية المشكوك في أمرها. وقد بيّنت هذه العملية الانتخابية أن الحزب الثوري المؤسساتي سيحتاج إلى توسيع نطاق جاذبيته الانتخابية، إن شاء التنافس بشكل فعال. رداً على هذه الظروف المتغيرة، بادر كل من زعيم الحزب والرئيس المدعوم من هذا الحزب نفسه، إلى رعاية الإصلاحات الحزبية الهادفة إلى نقل السلطة من قطاعات الحزب النقابية (مثلاً، النقابات العمالية والقطاع الزراعي) التي قلّت فعاليتها في تأمين الأصوات، إلى القطاع "الشعبي" من الحزب، الأكثر تنظيمًا على الصعيد الجغرافي والفردى. فضلاً عن ذلك، حظى قادة الأحزاب على المستوى الوطني الفرعي بمزيد من الحرية لإبداء رأيهم في السلطة التنفيذية الحزبية المركزية، كما اتخذت خطوات لتوسيع رقعة المشاركة في عمليات اختيار المرشحين (كافة العمليات باستثناء تسمية المرشح إلى الرئاسة).

ومع أن جملةً من تلك الإصلاحات ما لبثت أن أبطلت، أبقى على ما يكفي منها لإحداث انتقال هام في السلطة ضمن الحزب. فتمكّن حكام الولايات من أداء دور أكبر في تسمية مرشح الحزب الثوري المؤسساتي لانتخابات عام ٢٠٠٠ الرئاسية، لكنهم باتوا بدورهم أكثر اعتماداً على قادة الأحزاب المحلية المتحكّمين بتسمية المرشحين للمناصب في الولايات. وقد أبطل الحزب الثوري المؤسساتي مركزية بعض هذه العمليات، كما وسّع دائرة المشاركة في اختيار المرشحين إلى الانتخابات التشريعية. وكانت عملية الاختيار الأكثر انفتاحاً، في بعض الأماكن، تصاعف من الانقسامات الحزبية، وتدفع المجموعات إلى تنظيم الحملات ضد الحزب الثوري المؤسساتي، أو حتى إلى الانضمام إلى حزبٍ مختلف. بالإضافة إلى ذلك، كان بعض المستفيدين من هذه التغييرات في اتجاه اللامركزية، قادة الأحزاب المحلية الذين أبدوا اهتماماً في دعم سلطتهم الخاصة، أكثر من تنفيذ الخطط الهادفة إلى توسيع جاذبية الحزب، من خلال عملية الديمقراطية الداخلية. حتى في تلك الحالة، تابع الحزب الثوري المؤسساتي، في بداية انتخابات العام ٢٠٠٠، تجاربه مع الديمقراطية الحزبية الداخلية بإقامة انتخاباتٍ تمهيدية مفتوحة أمام الناخبين جميعهم. غير أن هذه الاستراتيجية لم تكن كافية ليحافظ الحزب الثوري المؤسساتي على الرئاسة، فمُنّي الحزب بالهزيمة للمرة الأولى منذ ٧١ سنة.<sup>١٤</sup>

المداولات وصنع القرار. وتقوم حجّة من يفصّل هذه البنى على وجوب أن تسند التنظيمات الحزبية دوراً مباشراً أكثر من ذي قبل إلى مناصري الحزب في القرارات الهامة. فبرز هذا النموذج بين أحزاب "اليسار الجديد" التي نشأت في أوروبا في الثمانينات؛ وقد اكتسبت هذه الأحزاب أكبر قدر من الخبرة في تلك البنى. وفي حالاتٍ متعدّدة، اكتشفت الأحزاب التي اختبرت إجراءات ديمقراطية القاعدة أن هذه الإجراءات تشترط منهم مأسسة الحزب إلى درجة تفوق ما كانت تتصوّره في البداية، نظراً إلى أن المُرْتَكزَ الإجرائي الجديد طرح قضايا لا يمكن حلّها إلا بأنظمة واضحة وجديدة. كما اهتمّ الاصلاحيون أيضاً، في الأحزاب الأكثر اعتماداً على أشكال التنظيم التقليدية، ببعض أفكار ديمقراطية القاعدة، ما أدى في بعض الحالات إلى اتخاذ إجراءات جديدة، كالانتخابات الحزبية التمهيدية لاختيار المرشحين، والعمليات الاقتراعية التي تشمل الحزب كلّه لاختيار القادة الحزبيين، أو الإجراءات الجديدة لحل القضايا المتعلقة بالبرامج (أنظر النموذج ٥ في الجدول ١، الصفحة ١٦).

المجلس التنفيذي لأعضاء من المجموعات الديموغرافية التي لا تتمتع عادةً بتمثيلٍ كافٍ في المناصب الحزبية (كالنساء أو الشباب أو الأقليات الإثنية، على سبيل المثال). وما إن يحدث ذلك، حتى تدعو الحاجة إلى التوفيق بين هذه الامتيازات التي تحصل عليها المجموعات الفرعية المحظية، والتدابير المتبعة سابقاً، لتوزيع السلطة ضمن الحزب. وتلك تعقيدات تصوّر كيف كان يرجّح أن تتضارب مبادئ التمثيل النقابي التي طالما منحت الأولوية للتمثيل الجماعي، في نهاية المطاف، مع مبادئ التمثيل الفردي القائلة بـ"العضو الواحد، والصوت الواحد".

**ديمقراطية القاعدة.** نزع بعض المصلحين الحزبيين، في السنوات الأخيرة، إلى انتقاد التدابير التمثيلية المستندة إلى حقوق إما الأفراد وإما المجموعات، ودافعوا عما يمكن وصفه بـ"ديمقراطية القاعدة" (تيمناً بنبّه حزب الخضر في تمثيل "قواعده" الحزبية) أو "الديمقراطية الاستفتائية". وقد تأسس هذا النموذج استناداً إلى إجراءاتٍ على درجةٍ عالية من التشاركية، كالاستفتاء العام، ما يعطي الأولوية لمشاركةٍ واسعة في عمليتي



تساعد هذه النماذج التنظيمية الخمسة في فهم نقاط الانطلاق المختلفة التي تباشر منها الأحزاب المعاصرة التغييرات التنظيمية، والتوجهات المختلفة التي قد تسلكها عند سعيها إلى تعزيز التشاركية في عملية صنع القرار الداخلي. إن "الدمقرطة" في الأحزاب تفيد معانٍ تتباين تماماً باختلاف السياق التنظيمي الأول. بعبارة أوضح، تعكس زيادة التشاركية في حزب الأعيان معنىً مختلفاً اختلافاً جذرياً عن معناها في الحزب القائم على ديمقراطية القاعدة. ولا يقتصر الاختلاف على هوية من يحظى بالسلطة نتيجة التغيير، بل على الخطوات العملية المطلوبة أيضاً لإنجاح عملية الديمقراطية: فعمل أهم شرطٍ من شروط الديمقراطية الداخلية، في حزب الأعيان المبني على مؤسساتٍ ضعيفة، إرساء قواعد صارمة حول أهلية المشاركة، وهي قضية واجهها الحزب القائم على ديمقراطية القاعدة على الأرجح.

## إختيار البنى الحزبية

### CHOOSING PARTY STRUCTURES

إن إرساء البنى الحزبية الفعالة مهمة لا تنتهي. ولما كانت التنظيمات السليمة تستطيع أن تتكيف مع الظروف المتغيرة، لا بل إنها ستتكيف فعلاً، فلا مفرّ من درجة معينة من التغيير. لكنّ في وسعنا تمييز بعض العوامل التي تحدّد شكل القرارات التنظيمية الصادرة عن الأحزاب، فضلاً عن بعض الظروف التي يرجّح أن تختبر الأحزاب، في ظلّها، مقارباتٍ مختلفة ومنها الديمقراطية الداخلية.

#### القوانين الحزبية والقيود القانونية الأخرى.

ينبغي أن تتوافق الممارسات التنظيمية الحزبية، في العديد من الدول، مع النصوص القانونية التي تحدّد القواعد الأساسية الخاصة بمسائل كاختيار المرشّح، والتمويل الحزبي، واختيار القادة. وتختلف هذه القوانين اختلافاً كبيراً من حيث مدى تخصّصها. فحتى حينما تشترط القوانين الوطنية على الأحزاب أن تنتظم بطريقة "ديمقراطية"، فهي غالباً ما تترك لها أمر تفسير هذا الشرط. وحتى عندما تتوسّع القوانين الحزبية وقوانين التمويل السياسي في تحديد القيود، يظل في وسع الأحزاب إيجاد جملة من الحلول التنظيمية البديلة.

#### البيئة المؤسسية.

من الأرجح أن تعكس التنظيمات والإجراءات الحزبية البيئات المؤسسية التي تتنافس ضمنها الأحزاب. فيبدو أنّ المركزية هي النهج الحزبي السائد في الدول الوندوية، مثلاً، فيما تكون

الأحزاب، في الدول الفدرالية، أكثر استعداداً لإتباع وحداتٍ فرعية إقليمية مستقلة بها، مع الإشارة إلى أنّ هذه الاتجاهات ليست عامة بأي شكلٍ من الأشكال. فقد تُركّز الأنشطة الحزبية بشكلٍ أساسي، في الأنظمة الفدرالية، على الانتخابات الإقليمية، كما يمكن أن تصبح المناطق الفدرالية قواعد سلطوية هامة لقادة الأحزاب، وهي عوامل تشجع درجةً معينة من اللامركزية. كما يجوز، إلى درجة ما، أن تعكس أنظمة اختيار المرشّحين النظام الانتخابي المتّبع في دولةٍ من الدول. فالأرجح، مثلاً، أن تُعتمد عملية اختيار المرشّحين بطريقةٍ لامركزية في أنظمة الدوائر ذات العضو الواحد، لأنّ هذه الأنظمة تسهّل على المنتقن المحليين التعرّف إلى المرشّحين؛ كما يسهل رفع طابع المركزية عن اختيار المرشّحين، حينما تتعلق الخيارات أساساً بدوائر غير مركزية. رغم ذلك، فشلت دراسة أخيرة شملت إجراءات اختيار المرشّحين في عدة دول، في إيجاد هذا الرابط بين الأنظمة الانتخابية ودرجة اللامركزية في اختيار المرشّحين؛ وهي نتيجة تبين أنّ الأطر المؤسسية ليست إلا أحد العوامل المتعدّدة التي تؤثر على خيارات الأحزاب.<sup>١٥</sup> حتى في تلك الحالة، ولما كان النظام الانتخابي يفرض طبيعة وظيفية الانتخابات، فمن المرجح أيضاً أن يحدّد شكل بعض التفاصيل على الأقل، في القواعد التي تحدّد طريقة اختيار المرشّحين.

**بيئة الاتصالات.** غالباً ما تعكس الخيارات التنظيمية التي تتبناها الأحزاب البيئة التي تتنافس فيها. ولعل أحد عناصر هذه البيئة يتمثّل في مدى اعتماد الأحزاب على وسائل الإعلام لنقل رسائلها. يستطيع بعض الأحزاب أن يستخدم الدعاية المجانية أو المدفوعة لبلوغ جمهورٍ أوسع، ما يقلّص اعتماده على الاستراتيجيات المرتكزة على كثافة العمل، والاتصالات الشفهية. إلا أنّ الأحزاب لا تتمتع كلّها بترف الاعتماد على استراتيجية قائمة على الكثافة الاعلامية. فالعوامل التقنية تحدّد من هذا الخيار، ومنها المستويات المنخفضة في مجال الوصول إلى الإعلام المكتوب أو المرئي والمسموع؛ هذا فضلاً عن العوامل السياسية أو المالية التي تصعب على أحزابٍ معينة استخدام وسائل الإعلام الرسمية أو التجارية لنشر رسالتها، وهي مشكلة يُحتمل أن تصيب الأحزاب الجديدة بشكلٍ خاص، أو تلك التي تعترض على الوضع الراهن بطريقةٍ متطرفة. ومهما كانت الأسباب، يُرجّح أن تعتمد الأحزاب ذات الوصول المحدود إلى وسائل الإعلام إلى الحفاظ، أكثر من غيرها، على تنظيمات القاعدة الشعبية ورعايتها، لتسهل في نشر رسالة الحزب.

## "إن إرساء البنى الحزبية الفعالة مهمة لا تنتهي. وتستطيع التنظيمات السليمة أن تتكيف مع الظروف المتغيرة، لا بل إنها ستتكيف معها فعلاً"

الإطار الثقافي والتاريخي. من العوامل البيئية الأخرى التي يُحتمل أن تؤثر على خيارات الأحزاب التنظيمية، مدى تمكن بقية المجموعات والقادة، واستعدادهم، لتجنيد الدعم اللازم للحزب. فقد لا تحتاج الأحزاب إلى إنشاء مؤسسات معقدة خاصة بها، إن استطاعت الاعتماد على مجموعات أخرى لتجنيد جمهورها الانتخابي. فبعض الأحزاب يعول على دعم الزعماء الدينيين المحليين إلى أقصى حد، حيث يروج هؤلاء الزعماء لفكرة أن الهوية الدينية تولد تبعات سياسية واضحة. فكان بإمكان حزب الديمقراطيين المسيحيين في إيطاليا، خلال الخمسينات، أن يتعايش مع صورته التنظيمية الضعيفة نسبياً، لأنه استطاع الاعتماد على دعم القساوسة الكاثوليك والتنظيمات الكاثوليكية في الأرياف.<sup>١٦</sup> أما يساراً، فاعتمدت عدة أحزاب ديمقراطية اجتماعية على النقابات العمالية لإقناع أعضائها بأن هويتهم الاقتصادية ينبغي أن تنعكس في ولائهم للحزب الديمقراطي الاجتماعي. فاستخدمت عدة نقابات عمالية مهاراتها التنظيمية للمساعدة في الحملات الانتخابية، كما استخدمت الموارد المالية المشتركة بين أعضائها للمساعدة في تمويل الأحزاب المفضلة. لكن الأحزاب قد تسعى، في غياب مجموعات تقوم بالتعبئة بالنيابة عنها، إلى إنشاء شبكات من المناصرين الأفراد خاصة بها في كافة أنحاء الدولة.

**الالتزامات الإيديولوجية.** غالباً ما تؤدي الإيديولوجية دوراً من الأدوار في تحديد نمط القرارات التنظيمية التي يتخذها الحزب. ويظهر ذلك بشكل واضح في الأحزاب التي ترتبط أشكالها التنظيمية ارتباطاً وثيقاً بهوياتها الإيديولوجية. ولعل أكثر ما يُذهل التزام عدد من الأحزاب الخضر، عند نشوئها في بداية الثمانينات، التزاماً قوياً بالديمقراطية الحزبية الداخلية، سيما وأنها شرط أساسي، في رأيها، من تعهدها الأوسع المتمثل في ممارسة السياسة بطريقة مختلفة. وعلى غرارها، اعتبر بعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية التي تأسست في الخمسينات

أن التسلسل الهرمي في تركيبها الداخلية هو مخطط للنموذج السياسي الذي كانت تروج له، وعنصر يساهم في نجاحها على المدى الطويل. وقد يكون الالتزام الإيديولوجي الاعتبار الأساسي، بالنسبة إلى هذا النوع من الأحزاب، حينما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات التنظيمية. لكن، حتى الأحزاب التي تتناول الخيارات التنظيمية بمنظور أكثر نفعية، قد تضطر، في مرحلة من المراحل، إلى الخضوع للضغوط من أجل تأسيس نوع من الديمقراطية الداخلية، تطبيقاً لما تعظ به من قيم ديمقراطية. قد تكتسي هذه الفوائد المكتسبة جاذبية خاصة بالنسبة إلى أحزاب قائمة في دول تحول الرأي العام فيها لصالح الديمقراطية التشاركية والشفافية الديمقراطية، سواء كانت أنظمة ديمقراطية راسخة أو منتقلة حديثاً إلى الديمقراطية.<sup>١٧</sup>

**المحاكاة.** لطالما اعتُبرت "العدوى" التنظيمية طاقة دفع قوية تعزز تلاحقاً، مؤقتاً على الأقل، في البنى الحزبية. تنشأ هذه العدوى من واقع أن الأحزاب تستلهم نجاحات الأحزاب المنافسة لها: فالأحزاب التي تفقد توازنها من حيث عدد أعضائها، أو ما تلقاه من دعم انتخابي، قد تكون أسرع إلى تقبل تغييرات بدت وكأنها تناسب غيرها. فيحتمل حينها أن تشهد التقنيات الجديدة، بدءاً بمواكب الأشخاص الذين كانوا يحملون المشاعل في الحقب السابقة، ووصولاً إلى المواقع الإلكترونية الحديثة والاستفتاءات العامة الحزبية الداخلية، موجات من الإقبال الشعبي. غير أن هذه البدعة التنظيمية قد لا تستمر طويلاً. فإذا وسعت الأحزاب من الديمقراطية في داخلها، نظراً إلى أنها تحاكي تقنية ناسبت الآخرين، عوض اقتناعها الصادق بأن هذه التقنية تعكس مثلها الحزبية الخاصة، فالأرجح أنها ستتخلى عنها سريعاً في حال لم تتلق نتائج فورية، سواء عبر مساهمتها في النجاح الانتخابي أو من خلال زيادة عدد الأعضاء.

يمكن تلخيص نتائج التغيير التنظيمي السابقة الذكر وفق بعدين اثنين. فمميزاً من جهة ما بين الضغوط الداخلية والخارجية من أجل التغيير؛ وتتضمن الضغوط "الداخلية" الفئات الحزبية والأفراد الطموحين، فضلاً عن مصادر التوتر التي يتسبب بها النمو أو التراجع في التنظيم؛ أما الضغوط "الخارجية" فتشمل التغييرات في القوانين الحزبية والحسارة في الانتخابات. ومن جهة أخرى، يمكننا وصف الضغوط الهادفة إلى التغيير إما بالضغوط الإيديولوجية في المقام الأول، أو بالضغوط التكتيكية في حالات أخرى. بطبيعة الحال، يعود السبب في جملة من التغييرات إلى اجتماع مزيج من هذه الضغوط. فقد تستفيد

المباشر، وهذا هو أحد الأسباب التي تصعب الدعوة إلى وضع قوانين تفرض الديمقراطية على الأحزاب: فما من نموذج واحد لطريقة إدارة الحزب يناسب جميع الحالات.

دعونا، أخيراً، نلفت إلى أن الدول التي تسودها خيبة شعبية تجاه رجال السياسة والأحزاب، والتي يتزايد فيها الاهتمام بحق تقرير المصير الديمقراطي، قد تتخذ الأحزاب السريعة الاستجابة فيها قراراً محقاً يستصوب تبني إجراءات داخلية أكثر شفافية وتشاركية. وقد تثبت التغييرات التي تجريها الأحزاب لمصلحتها، في مثل هذه الحالات، أنها مفيدة للمجتمع الأوسع بدوره، ولاستقرار المؤسسات الديمقراطية وشرعيتها.

الفئات الحزبية التي تضغط من أجل إجراء التغييرات التنظيمية، مثلاً، من خسارة انتخابية كبيرة، لتفوز بمناصرين لعملية الإصلاح. غير أن فهم الدوافع التي تولد أياً من الضغوط المختلفة الداعية إلى التغيير، قد يساعدنا في الوقوف بمزيد من الوضوح على الظروف المختلفة التي يُرجح اعتماد إصلاحاتٍ معينة على ضوءها.

## الاستنتاجات CONCLUSIONS

إن الأحزاب السياسية التي تتنافس في الانتخابات وتتناوب على شغل المناصب، تُعتبر اليوم، بشكل عام، سمةً مميزة للحكومة التمثيلية وحارساً عليها في الوقت عينه. تجدر الإشارة إلى أن هذا الرأي رأيٌ حديثٌ نسبياً. ففي مطلع القرن التاسع عشر، حينما كانت الأحزاب السياسية المنظمة في طور النشوء، اعتُبرت الأحزاب في الغالب كياناتٍ غير مرغوب فيها لأنها تهدد وحدة الأمة، ولأنها بدت "تفسد" الممثلين المستقلين وتقنعهم بالسير في ركبها. ولم يتلاشَ هذا النقد تماماً بعد، سيما في الدول التي تعلق أهمية كبيرة على الوحدة، في مواجهة مخاطر مُفترضة تهدد الأمة. لكن، سرعان ما تغيرت هذه الآراء السلبية، بغالبيتها، مع اكتساب المزيد من الدول خبرةً في الديمقراطية الانتخابية. ومنذ بداية القرن العشرين، ازداد الاعتراف بضرورة الأحزاب السياسية المتنافسة، لضمان حسن سير العملية الديمقراطية وفعاليتها. من هنا، كان يُتَظَر من هذه الأحزاب أن تنظّم الرأي العام، فتطرح الخيارات أمام المقترعين عند الانتخابات، وتؤمن ما يكفي من التماسك لتنظيم عمل الفرعين التشريعي والتنفيذي.

ولكن الآراء لم تتوافق بالمقدار نفسه على ضرورة أن تنظّم الأحزاب نفسها بطرقٍ تراعي الديمقراطية الداخلية، بهدف تعزيز حسن سير الديمقراطية في الأنظمة السياسية التي تتنافس في ظلّها. لكن، حتى لو بقيت الآراء مختلفة على ما إذا كانت الديمقراطية داخل الأحزاب ضرورة مطلقة، فمعظمها يتوافق على وجود أسباب سليمة غالباً، وحتى أسباب ذات مصلحة ذاتية، تدفع الأحزاب إلى اتباع أنماج أكثر شفافية لصنع القرار. فمن شأن الإجراءات المماثلة أن تساعد الأحزاب في الفوز في الانتخابات، واستقطاب المرشّحين الكفويين واختيارهم، والحفاظة على الدعم الشعبي. في المقابل، قد تضعف إجراءات الديمقراطية الداخلية أحياناً موقع الحزب التنافسي، على الأقل في المدى القصير. بهذه الطريقة، تتصف المسائل التنظيمية غالباً بالطابع العملي أكثر منه الأخلاقي

١. أنظر:  
Chung-li Wu, "The Transformation of the Kuomintang's Candidate Selection System," *Party Politics* 7 (January 2001): 103-18.
٢. يبدو أن هذا حدث مؤقتاً في الأحزاب الإسرائيلية، حينما جُربت الطريقة الديمقراطية في اختيار المرشحين في منتصف التسعينات. أنظر:  
Gideon Rahat and Reuven Y. Hazan, "Candidate Selection Methods: An Analytic Framework," *Party Politics* 7 (May 2001): 297-322.
٣. أنظر بشكل خاص:  
John D. May, "Opinion Structure of Political Parties: The Special Law of Curvilinear Disparity" *Political Studies* 21 (June 1973): 135-51.
٤. Richard S. Katz, "The Problem of Candidate Selection and Models of Party Democracy," *Party Politics* 7 (May 2001): 293.
٥. أنظر:  
Thomas Poguntke, *Alternative Politics* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1993).
٦. Samuel Eldersveld, *Political Parties: A Behavioral Analysis* (Chicago: Rand McNally, 1964).
٧. Pippa Norris, *Passages to Power: Legislative Recruitment in Advanced Democracies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997); Gideon Rahat and Reuven Y. Hazan, "Candidate Selection Methods: An Analytic Framework"; Austin Ranney, "Candidate Selection," in David Butler, Howard Penniman, and Austin Ranney, eds., *Democracy at the Polls: A Comparative Study of Competitive National Elections* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1981), 75-106; Krister Lundell, "Determinants of Candidate Selection: The Degree of Centralization in Comparative Perspective," *Party Politics* 10 (September 2004): 25-47.
٨. Vicky Randall and Lars Svåsand, "Party Institutionalization in New Democracies," *Party Politics* 8 (2002): 5-29; Angelo Panebianco, *Political Parties: Organization and Power* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).
٩. أنظر:  
Miguel de Deluca, Mark Jones, and Maria Ines Tula, "Back Rooms or Ballot Boxes? Candidate Nomination in Argentina," *Comparative Political Studies* 35 (December 2002): 413-36; Bonnie Field, "Modes of Transition, Internal Party Rules, and Levels of Elite Continuity: A Comparison of the Spanish and Argentine Democracies," Working Paper, Center for the Study of Democracy, University of California, Irvine, 2004.
١٠. أنظر:  
Gideon Rahat and Reuven Y. Hazan, "Candidate Selection Methods: An Analytic Framework."
١١. Susan Scarrow, "Parties without Members? Party Organization in a Changing Electoral Environment," in Russel Dalton and Martin Wattenberg, eds., *Parties Without Partisans: Political Change in Advanced Industrial Democracies* (Oxford: Oxford University Press, 2000), 79-101.
١٢. Roberto Michels, *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracies*, Eden Paul and Cedar Paul, trans. (New York: Dover, 1959), 401.
١٣. Thomas Poguntke, "Party Organizations," in Jan van Deth, ed., *Comparative Politics: The Problem of Equivalence* (London: Routledge, 1998), 156-79.
١٤. أنظر:  
Joy Langston, "Why Rules Matter: Changes in Candidate Selection in Mexico's PRI, 1988-2000," *Journal of Latin American Studies* 33 (August 2001): 485-511; Jonathan Rosenberg, "Mexico: The End of Party Corporatism?" in Clive Thomas, ed., *Political Parties and Interest Groups: Shaping Democratic Governance* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2001), 247-68.
١٥. Krister Lundell, "Determinants of Candidate Selection: The Degree of Centralization in Comparative Perspective."
١٦. Carolyn Warner, *Confessions of an Interest Group: The Catholic Church and Political Parties in Europe* (Princeton: Princeton University Press, 2000).
١٧. Russell Dalton, *Citizen Politics in Western Democracies: Public Opinion and Political Parties in the United States, Great Britain, West Germany, and France*, 2nd ed. (Chatham, N.J.: Chatham House, 1996); Ian Budge, *The New Challenge of Direct Democracy* (Oxford: Blackwell Publishers, 1996).

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

٢٠٣٠ شارع إم، شمال غرب

المطابق الخامس

واشنطن العاصمة، ٢٠٠٣٦

تلفون: ٥٥٠٠ - ٧٢٨ - ٢٠٢

فاكس: ٥٥٢٠ - ٧٢٨ - ٢٠٢

الموقع الإلكتروني: [www.ndi.org](http://www.ndi.org)

NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

2030 M STREET, NW

FIFTH FLOOR

WASHINGTON, DC 20036

TELEPHONE: 202-728-5500

FAX: 202-728-5520

WEBSITE: [WWW.NDI.ORG](http://WWW.NDI.ORG)